

مقدمة

لتناول اللغة جانبان هما الدرس والاستعمال . فأما الدرس فقد سعى إلى الكشف عن تكوين كل لغة بواسطة النظر في عناصرها على مستوى الجملة ومادونها نظراً تحليلاً يعتمد على التبويب والتصنيف والتأصيل . وكان لا بد لهذا الاتجاه التأصيلي أن يعتمد على تجريد المفاهيم وافترضها عند عدم وجود ما يقابلها في الاستعمال وحسبنا أن نذكر من ذلك في النحو العربي الاعتراف بواجب الحذف وعود الضمير على متصيد غير مذكور وتقدير العامل في الاشتغال وغير ذلك من الظواهر التي تقوم على الافتراض لا على الواقع النطقي . هنا يجوز لنا أن نصف النظام اللغوي الذي يسمح بمثل هذا التناول بأنه «نظام افتراضي» يقضى بأمور يفرضها على تفسير الاستعمال ويصدر من الأحكام الصارمة ما يدعو إلى شئ من الاعتذار عن كثير من الظواهر التي توجد في أكثر النصوص قبولاً وأعظمها أثراً في السامعين والقارئین . وحسبنا دليلاً على ما نقول ما نجد في القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي في مختلف العصور . من ذلك قوله تعالى : «إن هذان لساحران» : «إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى . . .» و «قالا أتينا طائعين» . وقوله ﷺ : «إن قعر جهنم سبعين خريفاً» ، «من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال» . . . وقول العرب : «مكره أخاك لا بطل» وقول امرئ القيس :

كأن ثيرا في عرائن وبله كبير أناس في بجاد مزمل

وحكم نظام اللغة في ذلك أن يقال : هذين والصابئين وطائعتين وسبعون وستة وأخوك ومزمل بالضممة على اللام . هذا هو معنى افتراضية النظام وقيامه على أساس من التجريد والتصنيف والتفصيل للحكم على الاستعمال وتناول الاستعمال بعد حدوثه من أجل فهمه وتقويمه .

وأما الجانب الثانى للنشاط اللغوى وهو الاستعمال فله مرتكزات لا تتفق دائما مع المعايير الافتراضية كما رأينا فى الشواهد السابقة. فللمتكلم من الأغراض ما لا يتفق أحيانا مع المحافظة على القواعد. تلك هى الأغراض التى تدعو للخروج من الحقيقة إلى المجاز ومن المطابقة إلى الترخص فى معايير الإجراء بوسائل كالنقل والحذف والزيادة ومخالفة القاعدة والتعويل على الدلالات الصوتية والعقلية والتقديم والتأخير والايماء الجسمية والتعويل على دلالة الموقف أثناء الاتصال وعلى القرائن التاريخية والجغرافية وغيرها مما يخرج عن مجال دراسة القواعد النحوية.

وإذا كان اتجاه البحث فى النظام الافتراضى إلى التحليل فلإن الاتجاه فى دراسة الاستعمال إلى التركيب، وإذا كانت الغاية من التحليل هى الوصف فإن الغرض من التركيب هو الاتصال. والاتصال لا يتم بواسطة وصف الوحدات الصغرى صوتية وصرفية ولا بعرض العلاقات النحوية، وإنما يتم باستعمال اللغة فى موقف أدائى حقيقى، أى بإنشاء نص ما، وقد يطول هذا النص أو يقصر

وليس لأحد الاتجاهين أن يلغى الآخر فلا الاعتراف بالنصية يلغى الدراسات التحليلية ولا تغنى الدراسات التحليلية عن الاعتراف بالدراسة النصية. وفى تراثنا العربى من الدلائل ما يشير إلى ضرورة الجمع بين المنهجين. ذلك ان من مآثوراتنا أن القرآن يفسر بعضه بعضا وأن السنة تفصل ما فى القرآن من اجمال كما تدل نشأة الدراسات البلاغية على محاولة الاعتداد بالتركيب فى مقابل التحليل كاعتدادها بالمعنى المجازى وبلازم المعنى الخ فالغاية من هذه الأمور وما شابهها هى الانتفاع بالنص فى جملته لبيان وفائه بما تعلق به من أغراض ثم بيان انتفاع النص بالنص فى جلاء ما غمض من مراميه. غير أن اتحاد القصد لا ينفى اختلاف المنهج. فليس معنى وجود هذه الاشارات فى تراثنا العربى أن المنهج التراثى كان منزها عن النقد ورصد المآخذ، ولعل أكبر المآخذ التى توجه إلى المنهج التراثى فى تناول النصوص هو الطريقة التى كانت النصوص تشرح بها. ذلك أن تناول النص بالشرح لم يكن ينظر إلى مجمل النص لالتماس فهمه بوصفه ذا وحدة عضوية تجعل بعضه يفسر بعضا كما نسب منذ قليل إلى

القرآن الكريم، وإنما كان الشراح يبنون شروحهم على المفردات فترى الواحد منهم يعرض للفظ المفرد بعبارة: «قوله كذا...» ثم يغوص في الدلالة المفردة لهذا اللفظ مع ندرة الانتباه إلى العلاقات العضوية بين أجزاء النص. وما كان لهذا المنهج في شرح النصوص أن يؤدي إلى الفهم الكامل لدلالاتها ومقاصدها. ويصدق ذلك حتى على عمل المفسرين وشرحهم للنص القرآني^(١).

ولقد درجت الدراسات التحليلية على العناية بموقف المتلقى من النص دون العناية بموقف منتج النص، أي أنها وجهت كل عنايتها لفهم ولم تكن إلا القليل بالصياغة. فلا نكاد نجد في تراثنا العربي من يعنى بجانب الصياغة إلا عبدالقاهر الجرجاني الذي اقترح للصياغة أربع مراحل هي النظم والبناء والترتيب والتعليق. وإذا كان عبدالقاهر قد استمد هذا الإطار الفكري من مذهب الأشاعرة في مسألة الكلام النفسى فلقد كان سابقا بعدة قرون للدراسات اللغوية النفسية الحديثة التي تتناول إنتاج النص اللغوى. والتي تصادف الكثير منها مذكوراً في هذا الكتاب.

عنوان هذا الكتاب باللغة الانجليزية:

TEXT, DISCOURSE AND PROCESS. TOWARD A MULTI DISCIPLINARY SCIENCE OF TEXTS.

ومؤلفه PROF. ROBERT DE BEAUGRANDE الأستاذ بجامعة فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية وناشره ALEX publishing corporation, Norwood Newjersey تحت رقم 07648 فى سنة ١٩٨٠ والكتاب هو الحلقة الرابعة من سلسلة عن دراسة موضوع Advances IN Discourse Process يقوم بتحريرها الأستاذ Roy. o. Freedle .

ويتضح من عنوان الكتاب أن الغرض منه إنشاء علم للنص متعدد أوجه العناية بحيث تتعدد جهات النظر إلى النص من الرصف إلى المفاهيم الى طريقة

(١) انظر البيان فى روائع القرآن للمترجم وبخاصة الفصل السابع من القسم الثانى الذى يدور حول قصة

التوصل إلى الإعلامية إلى بناء النموذج إلى تطبيق نتائج الدراسة على المحادثة والقصص وصور الإنتاج النصي الأخرى ثم إلى الانتفاع بهذا العلم فى القراءة والكتابة وتعليم اللغات الأجنبية الخ، كل ذلك مع الانتفاع بتتائج العلوم الأخرى بدءاً بالفلسفة والمنطق وانتهاء بعلوم الحاسب الآلى.

والكتاب يشتمل على تسعة فصول يدور أولها حول قضايا أساسية فى دراسة النص منها أن الصفة المميزة للنص هى استعماله فى الاتصال وأن الخطاب مجموعة من النصوص ذات العلاقات المشتركة أى أنه تتابع مترابط من صور الاستعمال النصى يمكن الرجوع إليه فى وقت لاحق. وإذا كان عالم النص هو الموازى المعرفى للمعلومات المنقولة والمنشطة بعد الاختزان فى الذاكرة من خلال استعمال النص فإن عالم الخطاب هو جملة أحداث الخطاب ذات العلاقات المشتركة فى جماعة لغوية أو مجتمع ما.

والنصوص وسيلة من وسائل حمل الأنشطة الإنسانية وهى بهذه المثابة تثير من الهموم المعرفية ما يحاول هذا الكتاب أن يضطلع ببيانه. وليسان ما سبق دعنا نضرب المثل بما كان يدور فى مؤتمر السكان والتنمية الذى عقد بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٩٤. إن الكلمة التى ألقاها الرئيس حسنى مبارك فى افتتاح المؤتمر نص لأنها قيلت على نية الاتصال. أما عالم هذا النص فهو جملة المفاهيم التى نقلتها هذه الكلمة إلى المستمعين والأفكار التى كانت مخترنة فى أذهانهم فنشطتها هذه الكلمة بعد هدوئها. فإذا رجعنا إلى النصوص التى التزم الرئيس حسنى مبارك بمطابقتها سواء فى إطار الدين أو القانون بالإضافة إلى ماورد فى وسائل الإعلام من اتفاق أو اختلاف فإننا عندئذ فى مواجهة ما يدل عليه مصطلح «الخطاب» أى مجموعة النصوص التى يربط بينها مجال معرفى واحد. أما عالم هذا الخطاب فهو جملة الهموم المعرفية التى جرى التعبير عنها فى هذا الإطار.

إن إخضاع مادة البحث الأولية غير المنظمة للتنظيم يتج طابع الوحدة والتناسب بين العناصر المتفرقة لهذه المادة بحيث تفهم وظيفة كل عنصر منها فى ضوء تكافل تام لوظائف العناصر الأخرى فى حدود النظام. ويؤدى التنظيم إلى

نموذج مثالي للمجال العملي لموضوع البحث. والترابط بين النموذج المثالي وأى مجال عملي متصل به يتم بواسطة مبادئ للتوصل إلى ذلك تعبر عن درجة المقاربة بين النموذج والمجال العملي المذكور. ويرى المؤلف أن هذه المبادئ التي يشير إليها تعبر عنها مجموعة من المهمات منها التعرف والتعميم والوصف والتفسير والتوقع وإعادة بناء أقيسة مصطنعة على الشواهد وضبط تركيب الأمثلة المقيسة. وهو يرى أيضا أن بين هذه المهمات رتبة محفوظة من تزايد الصعوبة بحيث يفترض تنفيذ أى منها أن يتم تنفيذ ما سبقه فى الذكر. ويرى المؤلف أن طبيعة البحث فى النصوص تتطلب توحيد النظريات فى مجالات متعددة مثل نحو الجملة (الذى لايلغيه علم النص) والفلسفة والإحصاء والإدراك والتخطيط والعمل..

ينقد المؤلف ما فعله الوصفيون من تفتيت أجزاء نماذجهم المثالية باصطناع وحدات صغرى يفرعونها من خلال التصنيف بحسب سماتها المميزة ويجعلون كل مستوى من مستويات هذه الوحدات الصغرى نظاما من التقابلات المشتركة كالوحدات الصوتية والصرفية. ثم ما ارتضوه من تجاهل العلاج الشامل للمعاني لكونه فى نظرهم مستحيلا. ثم ينقد التوليديين الذين بدأوا من الطرف الآخر وهو القواعد النحوية بوصفها مجموعة من الضوابط التى تحلدها ما يتمى وما لا يتمى إلى اللغة. وأجلوا النظر فى مسألة شمول قواعدهم بافتراض أن كل المركبات صالحة أن تستخرج من مكونات أبسط منها باستعمال الضوابط المناسبة لانتاج جمل لا نهاية لها. واعتمد التوليديون على المنطق الصورى والرياضيات حتى وصلوا بعملهم الى الطابع القالبي الذى يتنافى مع زخم الاستعمال.

من هناك كان الأفضل فى نظر المؤلف النظر الى المشكلة من وجهة نظر الترابط الرصفى والترابط المفهومى وأن يكون موضوع الترابط الرصفى هو الدلالة النحوية. وأن يكون موضوع الترابط المفهومى هو النحو الدلالى وخصص لكل من هذين المفهومين فصلا مستقلا فيما بعد.

كان على المؤلف بعد ذلك أن يفرق بين نوعين من أنواع النظام هما النظام الافتراضى وقد سبقت الإشارة إليه والنظام القائم وهو نظام النص. فالنص

نظام قائم أى تجمع من الوظائف التى توجد من خلال عمليات قوامها الحكم والانتقاء من بين عناصر النظام الافتراضى . ولا ينبغى للمعرفة الإنسانية أن تكون مقصورة على العلم بالإمكانات المتاحة دون العلم بأولوية الاختيار من بين هذه الإمكانيات ومعرفة أيها أصلح للاستعمال فى موقف بعينه ولغرض بذاته . ويلاحظ فى استعمال النصوص بصفة عامة وبخاصة النصوص الشعرية أن مرتكزات الاستعمال ربما أفضت إلى إنتاج نصوص مخالفة لشروط النظم الافتراضية بحكم الضرورة الشعرية أو بالترخص مما يؤثر على ثبات النظم الافتراضية . ويذكر المؤلف للنصية (أو النصية كما يسميها البعض) معايير سبعة هى :

السبك وهو معيار الترابط الرصفي ثم الالتحام وهو معيار الترابط المفهومى ثم القصد فالقبول فرعاية الموقف فالتناسق فالإعلامية وهذه الخمسة الأخيرة معايير للنص على إطلاقه . وأوثق هذه المعايير صلة بالنص هما السبك والالتحام . وأوثقها صلة بعلم النفس رعاية الموقف والتناسق ولا يمكن فهم أى من هذه المعايير السبعة إلا مع أخذ أمور فى الحسبان هى : السلغة والعقل والمجتمع والتداوليات Pragmatics . وهناك صفات فى النص ترجع إلى السبب نطقاً هى الكفاءة والتأثير والملاءمة وتأتى الكفاءة عن الاقتصاد فى الجهد للوصول إلى سهولة مطردة كما يأتى التأثير من قوة وقع النص عند مستقبله ووصول متعجه من ثم إلى غرضه أما الملاءمة فهى نتاج التوافق الكمي بين مطالب الموقف الاتصالي ومراعاة معايير النصية . وفى آخر هذا الفصل يقرر المؤلف أن الفهم هو توحيد المعلومات الطارئة والمعلومات المخترنة فى كيان واحد .

وجاء الفصل الثانى من الكتاب شرحاً لفكرة الترابط الرصفي فعرض أولاً لصور الجملة فى النحو التحويلي ثم لعمليات التعليق الرصفي . فأما صور الجملة فى النحو التحويلي فهى من وجهة النظر العملية قلبية modular لأن توليد الجملة يجرى أول الأمر بوصفها نمطاً نحويًا ثم يجرى لها بعد ذلك تفسير دلالي ولا يأتى شرح النواحي التداولية pragmatic (أى اعتبارات الموقف الاتصالي) ولو فى بعض الصور إلا آخر الأمر . وينم هذا الترتيب عن الأولويات النسبية لنظريات القواعد الحديثة إذ نجد النمط النحوي (القالب) هو

الأهم . فالنحو لا يمكنه من ثم في صياغة جملة واحدة أن يستعين بالقرائن الحتمية الدالة على المعنى والغرض اللذين يشتمل عليهما قول واقعي، وإنما يستطيع فقط أن يجرب وصفا تركيبيا بعد آخر وذلك بمحاولة أنواع من الطرق التي يستعين بها على توليد الجملة حتى يجد الوصف الصحيح . إن الطابع القالبي في صور النحو المنطقي وشبه المنطقي (ومنه التحويلي) يعني أن المرء لا يستطيع أن يتفجع بالتضافر بين القرائن في سياق الموقف، وذلك الانتفاع أمر يجعل استعمال النصوص عملا معقولا في الظروف المعتادة . ويرى المؤلف من المجدي أن نستعين بالتفريق بين نوعين من النظام هما: النظام القائم والنظام الافتراضي التجريدي الذي لا يعنى بتعيين حد مطلق لعدد التراكيب الممكنة للجملة . فإذا أردنا أن نجعل النحو التجريدي يتسم بالطابع العملي فإن علينا أن نفرض قيودا على طول الجملة وعدد ما يدخل فيها من تراكيب . بعبارة أخرى نحن بحاجة إلى فرض قيود الاستعمال على النظام الافتراضي للغة .

ويتمك نحاة الجملة بمبدأين هما: الإصرار على استقلال النحو عن الموقف الاتصالي وإخضاع الجمل الطويلة المركبة لمجموعة ثابتة من التراكيب البسيطة ويمثل هذان المبدأان عقبة كبرى أمام نظريات التوالى اللغوية لأنهما يؤديان الى خلق نموذج للغة تتم فيه العمليات بتحويل تراكيب الى تراكيب أخرى في حدود النظام نفسه . وللمحافظة على استقلال النحو عن مطالب الموقف الاتصالي قدر النموذج المعتمد بنية عميقة نحوية خالصة لتكون الغرض المباشر لصياغة الجملة . وعندما أضيف عنصر المعنى إلى النموذج أبقى وجهة النظر نفسها فلم يكن لشيء أن يضاف إليها إلا عملية لوغاريتمية أخرى لتحديد التركيب . تلك هي تحويل المفاهيم الى وحدات دلالية صغرى (سيمات)، وهكذا لم يتمكن النحو والمعنى أن يتفاعلا أثناء عملياتهما الخاصة . وأدى ذلك الى نشأة الدلالة التوليدية التي حاولت أن تصل إلى تفاعل أكثر تركيزا بين النحو والمعنى فلم تكن إلا مجرد متغير نظري للنموذج المعتمد ولقد انفقت اللسانيات النفسية وقتها في محاولة البرهنة على الواقعية النفسية للنظرية المذكورة وزعم الزاعمون أن طرق السلوك اللغوي المستنبطة في ظروف غير واقعية يمكن إلى حد ما أن تتم

عن الإجراءات الطبيعية فى الاستعمال الحقيقى للغة . هناك صعوبات ماثلة أمام النحو التحويلى النموذجى من حيث هو نظرية للغة منها مايلى : ليس للتحويل ميزة إجرائية - ولا يمكن للنظرية أن تفسر ميل الناس إلى استعمال جمل مركبة وهم يستطيعون الاقتصاد فى الجهد بنطق البنية العميقة فى المبدأ - النظرية تؤدى إهدار الإجراء لصور الوصف التركيبى الأخرى لعدم تفاعل النحو التحويلى مع المستويات الأخرى للغة - ولا تعتمد التحويلات الى شرح الجملة المركبة . نخلص من ذلك إلى رؤية المؤلف أن المكون النحوى فى نظرية ما للإجراء له وظيفتان كبيرتان : الأولى وضع العناصر النحوية حال أداؤها فى حالة ترتيب أو تهويرش عند الفهم . والثانية بناء التكافلات النحوية بين العناصر السطحية كما تظهر فى الزمان الحقيقى . ولهذا السبب نجد المكون النحوى يقوم على الترابط أكثر مما يقوم على التقطيع ومن شأنه أن يصاغ على صورة يمكن بها أن يعطى النحو والمعنى والأحداث تمثيلاً متوازناً .

ثم ينتقل المؤلف إلى عمليات التعليق الرصفى . ويرى أن تنظيم الوحدات الصوتية والصرفية من وجهة نظر لسانيات الاستعمال ليس من الأمور الهينة . فيمكن للنظام الصرفى للغة الانجليزية أن يحتسب فى صورة برنامج أى عبارة إجرائية لتصريف أعمال تتم عند تنشيط شروط التوالى لتناول المادة المتاحة . ويلائم البرنامج لدى استعمال الصيغ المتصرفة بين النموذج الذى يعد دخلاً in-put وبين مجموعة مرتبة من الفروض . فإذا استقامت الملاءمة بين النموذج والفروض كان الجواب : «نعم» ثم يتابع البرنامج تقدمه لتحديد مايلى ذلك من العناصر . أما إذا كان الجواب «لا» فإن البرنامج يحاول تطبيق الفرضية الأخرى على العناصر نفسها . وتنطبق هذه الأمور على الناحية التتابعية Syntagmatic للغة ، ولكن لها آثاراً مهمة من الناحية الاستبدالية paradigmatic كذلك . فلا يمكن أن تكون الجداول كجدول تصريف الأسماء أو جدول اشتقاق الأفعال مجرد استماع للصيغ ، بل يجب أن تكون هناك وسائل للوصول إلى كفاءة الاستعمال والتطبيق . وينبغى لضوابط القواعد أن تكون صالحة لتوليد أكبر عدد ممكن من الصيغ التصريفية لأكبر عدد ممكن من بنود المعجم ، وهنا يمكن للضابط أن يسمى برنامجاً أو برنامجاً فرعياً من برنامج أكبر منه .

هناك تقابل نظري بين القواعد التشقيقية Derivational والقواعد التعليقية Relational فالقواعد التشقيقية تتناول التراكيب من وجهة نظر أسبقية المكونات بعضها على بعض وتتابعها، ولكنها لا تكاد تعنى بترابط العناصر التركيبية فى البنية السطحية. ومن أمثلتها تشجير الجملة النحوية عند التحويلين. ولكن الناس لضرورة اشتغال ادراك النص على زمان حقيقى لا يستطيعون انتظار اكتمال الجملة لينوا لها شجرة ذات فروع بل يريدون أن يبدأوا تعليق العناصر المدركة بعضها ببعض فى أقرب وقت ممكن وهذا التصرف منهم يمكن أن يتمثل فى نحو يقيم وصلات بين أزواج من العناصر ذات العلاقات المتبادلة وبذلك نتخلص من الاعتماد على الجمل التامة التكوين من أجل التشطيط. ويضرب المؤلف مثلا لاقامة الوصلات بالتطبيق على جملة مأخوذة من نص عن إطلاق صاروخ مأخوذ من كتاب مدرسى هى : The great black and yellow rocket stood in a desert.

ويضع إيضاح العلاقات النحوية فى أشكال توضيحية مختلفة متدرجة الوضوح بسبب قرب العناصر التابعة أو بعدها عن الكلمة الرأس فى الشكل الإيضاحى. فالقصور فى الشكل الأول يتمثل فى أنه عبر عن مجرد توالى الكلمات ولم يشتمل على وصلات واضحة للتعبير عن علاقة التبعية. ويتمثل القصور فى الشكل الثانى فى عدم صلاحيته أن يمثل بنية عميقة فى الأنماط النموذجية للجمل لأنه ليس تركيبيا أساسيا يأتى المزيد من الاختصار، ويمكن بالأحرى أن يسمى «بنية ضحلة» تكفى من الناحية العملية لتمثيل ترابط العناصر النحوية خلال استعمالها. أما الشكل الثالث فيوحى بتتابع تجریدی للعمليات عندما يتصدى من يلاحظ التوالى فى النص للانتقال من حالة نحوية إلى حالة أخرى. أما عند إرادة فهم الترتيب الإجرائى للعمليات فعلينا أن ننظر الى صورة التوالى بوصفها تركيبا للحالات بأن يؤخذ كل عنصر فيوضع على قمة المركب السابق وبذا تكون القائمة الفعالة للعناصر الداخلية فى العملية متجمعة فى بنية متصلة كما فى الشكل الرابع الذى يمثل المركب الوصفى من

الجملة بحيث تكون الرأس (المتبوع) فى قمة الركام فيتضح الركام ببناء شبكة من العلاقات النحوية للحالة الكبرى وهى المركب الوصفى نفسه كما يتضح من الجانب الأيمن للشكل الرابع. فإذا رجعنا إلى الجملة كاملة فلربما وجدنا أكثر من مركز ضبط (الكلمة المتبوعة) فى حالة نشاط فى وقت معاهما rocket و Stood (الأول رأس للمركب الاسمى والثانى رأس للمركب الفعلى). ولابد من الاستكشاف بدراسة عملية لنوعين من الترتيب هما ترتيب العمليات فى زمن حقيقى وترتيب الافتراضات فى قائمة تفصيلية وهذا الاستكشاف تناول اجرائى يؤدى إلى معرفة التوقعات التى لدى مستعملى اللغة حول المحتمل من الوقائع فى وقت ما، وأهم شىء هنا هو كون ضوابط القواعد هى فى الوقت نفسه إجراءات لاستعمال القواعد فى زمان حقيقى. والعلاقات فى وقت الاجراء فعالة لا افتراضية.

هذه الشكلاية السابقة هى «شبكة الخطوات الموصلة» وهى طريقة لتركيب مادة البحث طوّرت لتكون بديلا لطريقة النحو التحويلي من أجل الصياغة باللغة الانجليزية لخدمة الحاسب الآلى وكان بناء الشبكة فى زمن حقيقى بإحداث «الخطوات» من إحدى العقد nodes إلى التى تليها. وتتطلب هذه العملية تحديد العلاقة أو اكتشافها بين العقدة الحاضرة والتى تليها. وبدلا من استعمال مجموعة مفصلة جدا من أنواع العقد يمكن الاعتماد على مجموعة عامة جدا (مثل: أداة تعيين، مخصص الخ)

كما يمكن من أية درجة مطلوبة من التحديد مثل: أداة تعريف، أداة تنكير، صفة، اسم فاعل، اسم مفعول) فالأولان تحديد لمصطلح «أداة تعيين» والثلاثة الأخيرة تحديد لمصطلح «مخصص». مع دعم ذلك بواسطة ألقاب الوصلات. ويبدو أن القائمة التالية من أنواع الربط تستعمل للدلالة على انتقال الحالات النحوية فى شبكات التبعيات النحوية:

- ١ - الفعل مع المسند إليه [V - s] هو أقل ما يلزم لتركيب الجملة.
- ٢ - الفعل مع المفعول المباشر [V - o] للفعل المتعدى مع أى عنصر اسمى.
- ٣ - الفعل مع المفعول غير المباشر [V - i] أى فعل واسم صالح أن يقع عليه أثر غير مباشر لحدث كالسببية مثلا.

٤ - الفعل مع المخصص [V - m] فعل لازم يوصل فاعلا إلى تعبير عن حالة أو صفة أو زمان أو مكان الخ .

٥ - الفعل مع المساعد [V - a] الربط بين عضو من مجموعة مفتوحة من الأفعال وعضو من المجموعة المقفلة من المساعدات الفعلية المعروفة .

٦ - الفعل مع لفظ مفرغ من المعنى [V - d] ربط بين الفعل ولفظ حتمة موقع ما لمجرد ملء الفجوة التركيبية .

٧ - الرأس مع المخصص [h - m] للتبعية بين عنصر ما والعبارة التي تتبعه .

٨ - المخصص مع المخصص [m - m] عندما يعتمد بعض المخصصات على بعض .

٩ - الرأس مع عنصر التحديد [h - d] وذلك عند تعليق الأداة أو الإشارة أو العدد بالرأس .

١٠ - المكون مع المكون [c - c] يشمل العلاقات بين العناصر من قسم واحد (كالاسمية أو الفعلية) .

١١ - الرابطة وتحتها عدد من العلاقات مثل :

Cj لمطلق الجمع ، dj للتخيير ، oj للاستدراك ، Sb للتفريع .

ثم يعرض المؤلف الشكلين البيانيين رقم ٥ ، ٦ لعرض العلاقات النحوية في المركب الفعلي أولا ولإدماجه مع المركب الاسمي ثانيا من خلال جملة وقوف الصاروخ في الصحراء . وفي رأى المؤلف أنه ربما كان من المعقول بالنسبة لنموذج نحوي لنظرية عن النصوص عند استعمالها أن يشتمل على تناول موضوعات مثل :

التعرف على التراكيب الكبرى - التفريق بين الأقسام الرئيسية والفرعية - أدوات مطلق الجمع والتخيير والاستدراك - التفريع - الإعادة والإدماج - العناصر التي تصلح أن يستغنى عنها - العناصر غير المتواصلة - التراكيب الملبسة - التراكيب الناقصة والخاضعة للحذف والمعيبة - التخطيط بين العبارة السطحية

والمستويات الأعمق عند الإجراء - إصدار الأحكام. وقد استغرق الكلام في بيان هذه الموضوعات مابقي من الفصل الثاني.

وجاء الفصل الثالث من هذا الكتاب لدراسة الترابط المفهومي من خلال ما أطلق المؤلف عليه من قبل مصطلح «الدلالة النحوية» وبذلك تكون طبيعة الدراسة في هذا الفصل طبيعة دلالية مسخرة لفهم النحو. وإذا كانت اللسانيات التقليدية (والمقصود اللسانيات الوصفية بأنواعها) قد أهملت المعنى فإن العناية به لم تتوقف ففى الفلسفة والمنطق عبر الزمن ونسب المناطقة إلى المعنى ضبطا تاما وأمن لبس واختصاراً وأخضعوه لقوانين صارمة لتحديد الأحكام من حيث الصدق والكذب والبرهان وجعلوا لكل قضية تركيبيا رمزيا حتميا يمكن ترجمته إلى جملة من اللغة الطبيعية وتطابق الموضوع والمحمول مع المسند إليه والمسند فى الرتبة وجاء تحديد الروابط عند وصل القضايا بحسب أثرها فى قيمة الصدق سواء من حيث الجمع أو التنافى، وضع الفلاسفة جهودهم فى مناقشة تناقضات وهمية حول الصدق غير قابلة للحل مثل: «الذى أقوله الآن كاذب» فهذه عبارة لا تصدق إلا أن تكون كاذبة. ومن قصور نظرتهم أيضا أنهم عدوا العبارات التى لا يمكن الحكم على قيمة صدقها خالية من المعنى مع أن الاتصال الإنسانى قائم دائما على مثل هذه العبارات.

ويقول المؤلف إن تعريف الإحالة reference يتم فى العادة بأنها العلاقة بين العبارات من جهة وبين الأشياء والمواقف فى العالم الخارجى الذى تشير إليه هذه العبارات. ولا يهتم المناطقة إلا بالقليل من الإحالات المعقدة ولاسيما على «المستوى الكمي» عندما يشار إلى مجموعة كاملة من الأشياء بلفظ كلى حتى تصدق العبارة على جميع أفراد المجموعة صدقا واجبا. ومع أن صور المنطق لا غبار عليها فى ذاتها من أجل أغراضها نجد أنها تولد ارتباكاً لو اتخذت نموذجاً للاتصال من خلال اللغة الانسانية بسبب صعوبات منها: أن الحكم عمل إنسانى قوامه إدخال عبارة ما فى عالم النص وأن معرفة الإنسان بالعالم من حوله تهيئ له خلفية مشبعة للتعويضات defaults (المعايير المؤقتة التى تمكن من مخالفة المعايير العامة فى المواقف العامة) والتفضيلات (تفضيل حكم على حكم)

والاحتمالات والتفاعلات مع ازدهار الاتصال الانساني الذي مما يتنافى مع طبيعة الحكم المنطقي . أضف إلى ذلك أن الضوابط الصارمة للمنطق تجعل أحكامه بديهية أو تحصيل حاصل مما يتنافى مع ازدهار الاتصال الانساني الذي يتطلب عدم الجزم كما يتطلب التوقعات والمتغيرات والأحداث المفاجئة . ويترتب على كل ذلك اختلاف بين طبيعة التفكير المنطقي والاتصال الإنساني وأنه اذا أريد للمنطق أن يكون ذا نفع لنظريات اللغة الطبيعية فلا بد من زيادة مرونته واتساع نظرته بأن تتحول فكرتا الصدق والوجود مثلا (تعويضين يلجأ إليهما في المواقف الحيادية بأن تتوقع من الناس مثلا أن يعتقدوا صدق عباراتهم إلا إذا دلت الإشارة على العكس .

وحين أقبلت اللسانيات الأمريكية مع قدر غير قليل من التردد على الإذن بتناول المعنى عولج المعنى بنفس الطريقة التي تم بها تناول الصوتيات الوصفية أى من خلال التجزئة إلى وحدات صغرى وأطلق اللسانيون على الوحدات الصغرى للمعنى مصطلح «سيمات» أو «سميمات» أو «سمات دلالية» وصادف هذه المكونات العقلية تفسيرات متنوعة بين اعتبارها من الواقع النفسى أو عدّها من قبيل التنظير اللغوى وفى كلتا الحالتين تقوم صعوبات تعز على السيطرة عدّ المؤلف طائفة منها . وهناك خلافات واضحة حول التركيب الداخلى لمجالات المعلومات . فدعاة الوحدات الصغرى لا يفتأون يختارون مجالات جيدة البناء مثل المصطلحات الدالة على القرابة وهى تتم عن تصورات علاقية ولذلك يصعب تطبيق ذلك على مفاهيم مثل ذكاء - جمال - سخف - جوهر الخ . ويبدو أن أصحاب فكرة الوحدات الصغرى أصبحوا يقايضون على هذه الفكرة بغيرها فكلما أصبح مخزون المعلومات أكثر ثراء وأصبحت مجالات المعلومات أكثر تنوعا أصبح ما نجنيه من تقسيم كل شىء إلى وحدات الصغرى أقل مما كان . إن القضايا المتصلة بتناول المعنى بواسطة السمات لن تحل حلا سريعا . وقد يكون مفيدا أن ننظر إلى الاتجاه المعاكس للتجزئة وهو اتجاه التماسك Continuity .

لعل أفضل طريقة إلى اكتشافات صياغات النصوص فى الاستعمال أن ننظر

إليها بوصفها نشاطا يتعلق ببناء المعانى فى مواقف اتصالية . ولهذا الغرض يمكن أن يكون علم الدلالة الإجرائى متجا، ويشارك العديد من جهات النظر التى لا تدعى لنفسها اسم علم الدلالة الإجرائى فى الاتجاه العام إلى جعل المعنى نتيجة لعمل يقوم به منشئ ذكى للصياغة النصية . ويختلف الأمر بين تصميم المعلومات التقريرية على صورة عبارات يمكن استعمالها بطرق مختلفة قد تكون غير متوقعة وبين تصميم المعلومات الإجرائية التى توضع على العكس من ذلك فى صورة نماذج مصممة على أساس إجرائها بصفة خاصة فى طرق متوقعة . وهكذا تكون المعلومات الإجرائية أكثر حيوية فى تطبيقاتها وإن كانت أقل كفاءة فى استعمالها . والأمر فى النهاية أمر اختلاف وجهات النظر التى تدور حول ما يعدّ من حيث الجوهر نفس المعلومات . ويلتقى نوعا المعلومات التقريرى والإجرائى فى عالم متسع غنى مترابط فيكون بناء المعلومات فى الوقت ذاته تعبيرا عن كيفية الوصول إليها وعن تطبيقها - ولا يتباين النوعان إلا عندما ينفى أحدهما الآخر .

وربما تكون الوحدة الأساسية للدلالة الإجرائية هى القضية proposition بوصفها علاقة بين مفهومين على الأقل . ويمكن تحليل الكثير من المفاهيم بغية وضعها على صورة قضايا وتتم الإحالة فيما يبدو من دلالة مجمل نموذج عالم النص ولا يمكن أن تتم بواسطة القضايا لأن تعبيرات القضايا لا يمكن تناولها بدون المواقف المتصلة بها . ويضرب المؤلف مثلا بقضية قد تأتى على صورة «سقراط إغريقى» يقع سقراط فيها موضوعا ولفظ «إغريقى» محمولا . ولكن مادامت الجمل شيئا والقضايا شيئا آخر فإن كثيرا من الباحثين يفضلون تركيبا مثل «الاغريقى سقراط» أما المؤلف فيستعمل المفهوم «قضية» استعمالا غير صورى ليقصد بها أنواعا كثيرة من المحتويات .

يمكن استكشاف تكوين المفاهيم بالنسبة الى ثلاث عمليات : عملية اكتسابها وعملية اختزانها ثم عملية استخدامها ومن المطلوب توحيد عرض هذه العمليات . فإذا فرضنا أن الالتحام (عدم تجزئة المفهوم الى سيمات) والإتاحة

access والاقتصاد من مسلمات الإجراء فان الشبكة الدلالية تبدو مقبولة. وللشبكات الدلالية المختلفة استعمالات متنوعة ولكنها جميعا تتكون من عقد ووصلات تشرح العلاقات بين حالات معلومية. وقد كانت فى الفصل الثانى تشرح العلاقات بين حالات نحوية. فإذا كانت الشبكة عرضا حقيقيا لتكوين المعلومات فإن جملة المعنى بالنسبة للمفهوم تدرك بالوقوف عند مركز ضبطه فى شبكة ما (مركز الضبط هو العنصر الطالب لغيره من العناصر) ثم النظر إلى خارج المركز على طول ارتباطاته العلاقية فى هذه المساحة المعلوماتية. ومن هذا الارتباط ذاته ينشأ التفاعل بين الكلمات السطحية فى المواقف، والتحام معانى الكلمات، وتفضيل استعمال بعض المعانى على بعض فى موقف ما، وبه أيضا يضيّق مجال استعمال الاختيارات النحوية.

ان الشبكة صالحة لأنواع كثيرة جدا من مهمات تقديم العروض فى أمور مثل الذاكرة الاستدعائية وإزالة اللبس عن الكلمات وفهم الحوار والإدراك الحسى والأسماء المركبة والصياغات الإبداعية وغير ذلك. ويتضمن التنظيم المساحى للشبكة بعض الاتجاهات المعرفية الإيستيمولوجية مثل الاقتناع بتكافل العناصر المعلوماتية وإمكان أن تؤدى نقطة نشاط ما فى مساحة معلوماتية مهمة مركز ضبط ترتبط به مادة أخرى مع استمرار الإجراء وإمكان إدراك أى مساحة معلوماتية على صورة مدرك كلى gestalt أو إدماج معلومة جديدة بها أو بحث المعلومة المختزنة أو الحكم على إحالات مشتركة مع المحافظة على الالتحام فى المعنى وقد تجرى الإجراءات الإدراكية للمساحة على الأنماط كما تجرى على الكلمات والجملة. ويمكن لمساحات المعلومات أن تبدو فى منظورات مختلفة تبعا لأنواع الوصلات وما يتبع ذلك من الاستخدامات ويمكن فى تصوير إجراءات اكتساب المعلومات والمعنى واختزانها واستخدامها أن تصور هذه الإجراءات فى صورة عمليات بناء العلاقات المفهومية وتنظيمها وإعادة ترتيبها وتطويرها وتبسيطها وتخصيصها أو تعميمها كما يتضمن التنظيم المساحى للشبكة أن العلاقة بين النص وبدائل صورته كشرحه أو تلخيصه أو ترجمته أو مخطط تذكره ليست

مجرد تجميع كلمات أو مركبات كلمات وإنما هي الأنماط الملحوظة لبنية العلاقات المفهومية الخ .

ويبدو في نظر المؤلف ان اكتساب المفاهيم يتم على الصورة التالية : يلاحظ المرء شيئا ما (ومعنى الملاحظة بذل اجراءات تتعلق بمظهر هذا الشيء وخصائصه) فيبذل المرء محاولات لتحديد ما يوجد من علاقات بين الشيء والعناصر أو المعلومات المختزنة من قبل لإدماجه مع المعلومات السابقة باختيار النواحي التي ينبغي أن تستعمل في تمييزه ويتوقف اختيار الناحية المذكورة على شدة تعرضها للإدراك الحسى ، وربما كان للترداد اثر في الإجراء أيضا . وقد تتعلق بذلك خاصية النموذجية أيضا (كون الشيء نموذجاً أى مستكملاً لمميزات طائفته) وربما جاء الاعتداد في بعض الحالات بالمشيرات والاستجابات التي رآها السلوكيون إن تحويل الدخل input الحسى إلى مفاهيم يتضمن بالتأكيد تحويله إلى هيكل تكويني رمزي أبعد ما يكون عن أن يعدّ نسخة حسية وهذا التركيب صالح لقياس الأنماط pattern matching التي يتطلبها الكثير من حالات الإجراءات وينبغي للأنماط على وجه الخصوص أن تشمل على لحامات ألقاب لبيان ما يعد من أجزائها جوهرياً أو محتملاً في معظم الأمثلة . ومن أجل ذلك رأى المؤلف أن يضع ألقاباً للعناصر الدالة على علاقات من أجل ثلاثة مستويات نسبية للمحتوى المفهومي : النواحي التحديدية الضرورية لهوية أى مثال من أجل نسبه إلى المفهوم ، والنواحي المتعلقة بالخاصية النموذجية وهي متعددة ونافعة ولكنها غير جوهرية لهوية المثال من أجل مفهومه ، والنواحي العرضية التي تتعلق بما لأمثلة معينة من سمات من لوازمها عدم الاستقرار وحدث التغيير . مثال الخواص التحديدية ما فى عبارة «الناس فانون» ومثال الخواص النموذجية «الناس يعيشون فى مجتمعات» ومثال النواحي العرضية : «بعض الناس شقر» .

ويرى المؤلف أن اكتساب المعلومات واختزانها واستخدامها يتطلب تفاعلاً متناغماً بين الذاكرة الوقائية والذاكرة المفهومية . وتشتمل الذاكرة الوقائية على

مخزون الوقائع المحددة فى تجربة كل شخص بعينه، اما الذاكرة المفهومية فتشتمل على المعلومات المنظمة من حيث اتفاق بعضها مع بعض . فحين يواجه المرء هيئة مركبة لتصبح دخلا input يجرى استحضار المحتويات الوقائعية والمفهومية معا أو إحداهما فقط إلى حيز الاختزان النشط ويوفق بعضها مع بعض . ويمكن لاكتساب المفاهيم أن يوصف بكونه عطاء الذاكرة الوقائعية للذاكرة المفهومية . ولضرورة تصفية النواحي ذات العلاقة والأهمية من الوقائع العرضية والشخصية لا بد أن يضيق الكثير من مفردات الوقائع فى طريقه إلى الاختزان . وقد يتحلل الدخل قبل الاختزان المفهومى إذا لم تحدث صياغة جادة على زعم كونه مألوفاً أو كثيراً أو غير مهم أو خالياً من الإعلامية . وقد يكون الدخل غير مألوف أو نادراً وغزير الإعلامية فيستعصى عندئذ على التنظيم المعتاد للعالم فيتعارض مع محتويات المخزون المفهومى .

إن استخدام النصوص فى رأى المؤلف حالة خاصة من استخدام المعلومات ، فاختيار بديل معجمى أو نحوى بعينه أقرب إلى الطابع الوقائعى فلا يدخل فى المخزون المفهومى ويصدق ذلك أيضا على العلاقات العرضية فى داخل عالم النص . غير أن البدائل السطحية لاتزال ذات وظيفة فى مجال تنشيط المفهوم . وربما ينبجج المرء فى بناء قدر عظيم من النص السطحي باستعمال المرتكزات للتنشيط فى عكس الاتجاه . وهذا يجعل من الصعب أن نحدد بالتجزئة كيف يكون الكثير مما يبدو تذكرا دقيقا هو فى الحقيقة تكرار بالاستظهار وليس إعادة بناء للدخل . وفى إضار اختزان المفاهيم يتكلم المؤلف عن الاقتصاد فى صياغة المدركات لكثرتها ويرى أن الاقتصاد الإدراكى يفترض أن كل المعلومات من شأنها أن تكون منظمة فى اختزانها بوصفها شبكة موحدة شديدة الترابط لا فضول فيها، ولكنه لا يرى مانعا من التسامح مع بعض الفضول . كما يرى أن توارث المحتوى فيما بين حالات الدخل اللغوى أمر جوهرى للاقتصاد اذ يرث كل قسم فرعى بعض خصائص ما ينتمى إليه من قسم أعم وكل مفردة ترث ذلك من القسم الذى هى منه . ويمكن للتوارث أن يتم من خلال تضمينات

الأقسام العليا والمبدأ العام هنا أن الوراثة بطريق تضمن القسم الأعلى meta-class تتطلب مؤشرات أكثر وضوحاً مما تتطلبه الوراثة بطريق تضمن القسم الأعم لأحد الأقسام الفرعية.

كان على المؤلف بعد الكلام فى الاكتساب والاختزان أن يتكلم عن استخدام المفاهيم. فالمفاهيم يجرى تنشيطها وتخطيطها على صورة تعبيرات عند إنتاج النص أو يعاد تخطيطها عند استقبال النص. والنقطة الأساسية التى يبدأ منها توسيع التنشيط يمكن أن تكون حالة خاصة من بين مراكز الضبط التى هى جوهرية فى صياغة النصوص ولا ضرورة لأن تخضع ضوابط توسيع التنشيط للوعى، ويبدأ التوسيع فى العادة من نقاط متعددة فى وقت ما حتى ان تقاطعات المسالك المنشطة لتدعم الالتحام وتولد عنها إسنادات فيما يتصل بتوافق المفاهيم فى عالم النص. ويظهر من نشاط أحلام اليقظة على أى حال أن توسيع التنشيط يمكن فى بعض المناسبات أن يتخذ مساراً لا تتضح دوافعه ولا اتجاهاته. ثم يضرب المؤلف مثلاً بتجربة أجراها على طلاب مختلفى الأعمار فى جينزفيل - فلوريدا لدراسة بعض أنواع التنشيط لمفاهيم مألوفة وكانت التجربة مطالبة بذكر الأجزاء النموذجية من أى منزل بأى ترتيب.

ثم يبدأ المؤلف الكلام عن بناء نموذج عالم النص فيعرف عالم النص بأنه الموازى الإدراكى فى ذهن مستعمل اللغة لهيئة المفاهيم المنشطة فيما يتعلق بالنص. ثم يقول: ومع أننى استعمل هذا المصطلح أحياناً للدلالة على تركيب المفاهيم والعلاقات التى صممتها لم أكن فى الواقع أتناول إلا نماذج عالم النص التى هى تجريد للعناصر الإدراكية الفعلية المتصلة بذلك. وتشتمل هذه النماذج التى أتناولها على الأقل على بعض الأمور التى لا تحظى بإشارات صريحة فى النص من حيث هو نص، غير أن عوالم النص لدى أطراف عملية الاتصال ربما اشتملت على أكثر من ذلك. ويؤدى النص الغرض منه بواسطة تنشيط المفاهيم والعلاقات التى يشار إليها بالعبارات، ويؤدى التنشيط الموسع والاستدلال وتحديث المفاهيم إلى تعديلات جوهرية فى هذه المادة الأساسية.

ويمكن للتفاعل بين المعلومات التي صاغها النص والمعلومات التي سبق اختزانها أن يتم تصويره بصورة ربط إجرائي أى أن مخزون المعلومات الحالية النشطة يخصص ما يطرأ من المعلومات ويضبطه ليبنى عالماً نصياً للوصول بدرجة مقبولة إلى كفاءة هذه العمليات. فإذا كان النص متسماً بالإعلامية فإن عالم النص لن يكون مطابقاً بصورة تامة للمعلومات المخترنة. ويقترح المؤلف تصنيفاً نوعياً للمفاهيم والعلاقات التي تضيّق مجالات المعنى إلى الحد الذي يمكن عنده لما بقى منها أن يلتقط بقدر ما يرغب مستعملو اللغة في التقاطه وليس في هذه التصنيفات من المفاهيم ما يعد نادراً أو شخصياً وهي قليلة إلى حد معقول وقد صممت على صورة تشبه ما كان في التعليق الرصفي بمعنى أن الألقاب العلاقية لوصلات الشبكة تخصص المفاهيم التي في العقد.

وهناك مجالات متعددة ينبغى لمثل هذه الدلائيات أن يشملها ولاسيما الحالات والأزمة والأمكنة والأجزاء والمواد والأفكار المنطقية كالكم والكيف والغرض والعموم والخصوص وكالتجارب الإنسانية كترابط المدركات والوجدان والإدراك العقلي وكالعوارض المحتملة في الاتصال اللغوي بطريق تداخل النظم الرمزية مثل الإفادة والقيمة والتساوى والتضاد الخ ومع هذا هناك مفاهيم لا تدرك بقايا محتوياتها بواسطة هذا التصنيف فلا يدعى المؤلف لتصنيفه هذا أنه نهائي ولا شامل. ويقسم المؤلف المفاهيم إلى مفاهيم أولية وأخرى ثانوية. فالمفاهيم الأولية تتضمن الأشياء والمواقف والأحداث (التي تتغير بها المواقف) والأعمال (التي تحدث عمداً) وهذه المفاهيم الأولية هي مراكز الضبط العادية لبناء عوالم نصية أى أنها نقاط توجيه يقيم طالب الإجراء من لدنها العلاقات بينها وبين المفاهيم الثانوية. وأما المفاهيم الثانوية فوظيفتها تحديد المفاهيم الأولية فمنها ما يحدد الأحداث والأعمال والأشياء والمواقف ومنها ما يحدد التجربة الإنسانية ومنها ما يحدد العموم والخصوص ومنها ما يحدد العلاقات ومنها ما يحدد عوارض الاتصال. ثم يشير المؤلف الى أن تصنيفاته النوعية للعلاقات إنما صممت بغرض تلقيب الترابطات بين المفاهيم الثانوية والمفاهيم الأولية ويذكر أن

اجتياز أى وصلة فى الاتجاه الذى يشير إليه سهم سيوصل إلى عقدة تتميز بلقب الوصلة والمقصود بذلك توجيه فيض الضبط . ويورد من أنواع العلاقات عددا يبلغ ثلاثا وثلاثين علاقة كثير منها مألوف من خلال محاولة استعمال التراكيب النحوية بطريقتى الاستعمالات المفهومية، ولا تقتصر ألقاب الوصلات على المفاهيم والعلاقات المفهومية فقط وإنما تشمل أيضا ما يسميه المؤلف بالمؤشرات operators التى تحدد الوضع المطلوب للعلاقات . وهذه المؤشرات تتعلق بأمر هى : البدء والانهاء، والغموض، وعكس الحقيقة، وقوة الوصلة . وإذا كان المؤلف يشير إلى المفاهيم والعلاقات فى نماذجه بالحروف اللاتينية فإن دلالة على المؤشرات تتم بواسطة الحروف اليونانية . وقد عد من هذه العوامل ثمانية هى : البدء والانهاء والدخول والخروج والمقاربة والاحتمال والتحديد والوضع النموذجى ولا يمانع أن يضيف إلى ذلك الإشارة إلى إبطال الوصلات إذا اقتضى الأمر إبطالها .

يقول المؤلف إن النحو فى كل الحالات ذو علاقة بصياغة النص ولو من جهة واحدة على الأقل وذلك أنه يحدد الترتيب الزمنى للوقائع . وربما كان هذا العامل هامشيا فى تقدير نظرية تجريدية للجمل الجيدة السبك ولكنه مركزى فى رأى نظرية واقعية للنصوص الفعلية . وفى هذا الإطار يجب ألا تكون هناك أولويات بين رؤوس المركبات والمفاهيم الأولية فقط بل تكون كذلك بين التكافلات النحوية والوصلات المفهومية . وفى الإمكان بناء شبكة يتم بناؤها بتوصيل الخطوات بين عقدة وأخرى بفحص يجتمع فيه الطابعان النحوى والمفهومى . وهكذا يجرى تطبيق نتائج إحدى ناحيتى الفحص النحوية والمفهومية لمعونة الأخرى بالأخذ فى الحسبان أن الوحدات والتراكيب النحوية ليستا دائما فى حجم مثيلاتها المفهومية . ويورد المؤلف لبيان رأيه هذا اثني عشر مثلا لمفاضلات ترجح الفحص المفهومى على الفحص النحوى . وقد يتطلب التطبيق المباشر للأولويات على النصوص الفعلية . كثيرا من الربط الاجرائى (أى استخراج المفهوم من العنصر السطحى) . والكثير من العبارات السطحية

(مثل: أقسام: أقسام الكلم - الأفعال - الحروف - الروابط) قد يقرب التوازن لصالح فروض معينة، إذ يمكن مثلا للحروف المفردة أن تضيق مدى الوصلات المفهومية فالحرف in قد يشير الى مكان أو زمان أو ظرفية اشتمال كما يشير الحرف of إلى ملكية أو بعضية أو مادة وهكذا.

وسيكون الربط الإجرائي في أعظم حالات كفاءته إذا بدأ بالتركيز على أكثر الدلائل صلاحية لأن يعتمد عليه وباختبار أكثر الفروض تقييدا. ويضرب المؤلف مثلا تطبيقيا لكل ما سبق من خلال نص عن إطلاق صاروخ.

والفصل الرابع من هذا الكتاب عن الإعلامية وقد تناول المؤلف فيه ثلاثة موضوعات هي تعديل النظرية الإعلامية والإعلامية المبنية على السوعي الاستبطاني والإعلامية في نطاق الجملة. فأما عن النظرية الإعلامية فيرى المؤلف أنه على الرغم من شيوع مصطلح الإعلام على مدى السنين فإنه يمكن النظر إلى هذا المصطلح لا من حيث إنه يدل على المعلومات التي تشكل محتوى الاتصال بل من حيث يدل بالأحرى على ناحية الجدة أو التنوع التي توصف بها المعلومات في بعض المواقف، فإعلامية أى عنصر إنما تكمن في قلة احتمال وروده في موقع معين بالمقارنة بالعناصر الأخرى في نفس النص. وكلما بعد احتمال الورد ارتفع مستوى الكفاءة الإعلامية. ويمكن من الناحية النفسية تطبيق الإحصاء على مجموع الوقائع المختزنة في معلومات المرء. ومع ذلك نجد أنه بتحول الذاكرة الحديثة بالتدرج من ذاكرة وقائية إلى ذاكرة مفهومية يصبح تحديد مرات الورد لعنصر ما أدنى إلى التشويش فلا يعتمد عليه في بناء التوقعات. ويبدو أن الناس يستعملون كل القرائن المتاحة عند محاولة اختيار بديل ما في نقطة ما خلال إنتاج النص أو توقعه. ومن شأن القرائن أن تكون عونا بوجه خاص إذا كان الناس يعملون بالنظم اللغوية المتنوعة على وجه التوازي بينها ويمزجون الأجزاء المشتركة من فروضهم حول هذه النظم. ويمكن لورود عنصر لغوي ما أن يخضع لاحتمالات مختلفة في النظم المختلفة بسبب الأغراض المختلفة للاتصال، أى يمكن أن يكون محتملا من الناحية النحوية ولكنه غير محتمل من الناحية الدلالية أو العكس. ومن

شأن المحتوى المحتمل لتركيب محتمل أن يكون سهل الصياغة قليل الإعلامية . أما المحتوى غير المحتمل فى التركيب غير المحتمل فمن شأنه أن يكون صعب الصياغة مثيرا للجدل الحاد . ولكن المحتوى غير المحتمل فى التركيب المحتمل أو المحتوى المحتمل فى التركيب غير المحتمل من شأنه أن يتسم بالتحدى ومع ذلك لا يُدعى له دائماً أنه مثير للجدل بلا سبب وتكشف النصوص الشعرية والأدبية فى الغالب عن هذين الائتلافين الأخيرين .

والكفاءة الإعلامية على درجات ثلاث تستلزم أعلاها بالضرورة ما دونها ويأتى ترتيب هذه الدرجات بحسب كمية موارد الإجراء التى تُسخر من أجل الدخل input . والعناصر الواردة فى درجة دنيا تسمح بسهولة الإجراء للدرجة العليا . أما العناصر الواردة فى درجة أكثر موارد للإجراء فإنها تستدعى عمقا فى الإجراء . والحد النهائى الذى تعد حالات الإجراء عنده مقنعة ومن ثم تتوقف يتحول بتحول الكفاءة الإعلامية . وفى الاحتمالات وتعمدها دليل على أن الناس لا يكتفون بالاعتماد على التوقع بل يضيفون إليه أمرا آخر هو الانتقاء . فإذا تصدى أحد للفهم فسيلاحظ عنصرا واردا فيطلب له شيئا من التبرير بعد الملاحظة . ويزداد الاعتماد على الانتقاء فى حالتين : الأولى عند تعدد البدائل وندرة القرائن والثانية إذا ورد عنصر من خارج نطاق التوقع دون قرينة تدل عليه . إن الاختيار المجرى لأى بديل متاح فى موقف ما (مجرد اختيار بديل من أى نظام ذى علاقة) ينتج كفاءة إعلامية من الدرجة الدنيا وأبسط بديلين فى هذه الحالة هما السورود وعدمه مع أن الاحتمال واحد . وفى تتابع سياقى محدود لا يمكن فيه إلا اختياران فقط يوجد بديلان لا خطر لهما لكل عنصر وارد وهما هل يتفق مع ما سبقه أو يختلف عنه . وتحقق كفاءة إعلامية من الدرجة الدنيا فى العوالم الواقعية حيث توجد بدائل كثيرة ويحدث ذلك عند اختيار بديل له أعظم درجات الاحتمال . وكثير من الاختيارات المطلوبة فى أى نص هى من الدرجة الدنيا غير المهمة . فإذا كان لدينا تكييف مفهومي وانتقادات من أجل تخطيط فى صورة عبارة سطحية فإن كثيرا من القرارات المتصلة بالبنية

السطحية عندئذ تتم بكفاءة. ويأتى تأثير صياغات بعينها، وبخاصة فى الشعر من ضآلة الاحتمالات فى التخطيط. ويبدو من صعوبة حكم الناس على الجمل غير العادية أن تنوع الدرجات الإعلامية لا ينبغى إهماله عند إنشاء نحو للجمل. أما ما اقترحت من فكرتى التعويض والتفضيل فهو خاص بنحو النصوص وقد قصد به الاستعانة على حل هذه المسألة.

واختيار بديل من الدرجة الوسطى أو من دنيا الوسطى من الاحتمالات يؤدى إلى درجة وسطى من الكفاءة الإعلامية وهنا يتم تجاوز التعويضات والتفضيلات بصورة ملحوظة. ولعل وجود عناصر واردة من هذه الدرجة الثانية هو المستوى العادى للاتصال بطريق النص حتى ليكن عندئذ إعلاء مرتبة العناصر الواردة من الدرجة الدنيا كما يمكن خفض مرتبة العناصر الواردة من الدرجة العليا. وتختلف مطالب الناس من الكفاءة الإعلامية باختلاف أنواع النصوص والمواقف. فالمحادثة بين الأزواج فيما يبدو تتم بقدر ضئيل جدا من الكفاءة الإعلامية على حين تتطلب الأعمال الفنية المعاصرة أعلى درجة منها. إن العناصر الواردة من خارج نطاق الخيارات المحتملة توصلنا إلى الدرجة الثالثة من الكفاءة الإعلامية وهى عناصر غير معتادة وشديدة الإثارة للانتباه ومن ثم يصعب فهمها والسيطرة عليها. ومن الأنواع المعتادة من العناصر الواردة فى الدرجة الثالثة: انقطاع الكلام والفجوات والتعارضات وهى أمور تنشط بحثا للتحفيز للعشور على مصدر للمادة غير المتوقعة بحيث تصير الدرجة الثالثة (العليا) من العناصر القرية التناول بالنسبة لموقف ورودها ومن ثم تصبح فى نطاق البدائل المحتملة فى نهاية الأمر. لقد سبق فى الفصل الثالث ترتيب قوة المؤشرات الدالة على العلاقات ترتيبا تنازليا من العلاقات المحددة إلى النموذجية إلى العارضة وهذه القوة ذات علاقة بدرجات الكفاءة الإعلامية. فإذا كان عالم النص يؤكد العلاقات التى سبق العلم بأنها محددة فإن لدينا عندئذ إعلامية من الدرجة الدنيا فقط، وتأكيد العلاقات النموذجية يؤدى إلى كفاءة إعلامية أكبر كلما نقص الطابع النموذجي. وتأكيد العلاقات العارضة يعد بذاته محايدا بالنسبة للكفاءة الإعلامية لأن العوارض قد تمتد ما بين المتبذل والمتفرد. ويؤدى

تأكيد العلاقات غير النموذجية إلى الدرجة الوسطى على الأقل كما يؤدي تناقض العلاقات المحددة إلى الدرجة العليا. وتتطلب النصوص الخرافية من منشئها الحد من تطبيق ما يناسب العالم الحقيقي من توقعات ومع ذلك لا يخلو النص من عنصرى السبك والالتحام بانطباق الكثير من توقعات عالم الحقائق على عالم النص الخرافي كسقوط الأشياء بسبب الجاذبية وابتلالها بمخالطة الماء إلخ. . . ويمكن للمجازات الأصيلة أن تكون عناصر من الدرجة العليا للإعلامية (أى تحتاج إلى تأمل أو شرح). وتتميز النصوص الأدبية فى الأوقات الأخيرة بعناصر كثيرة من قبيل الدرجة العليا ربما استعصت على الخفض إلى الدرجة الوسطى كما فى أعمال جيمس جويس. ولو أن نصا بعينه اتسع لأكثر من درجة واحدة من درجات الكفاءة الإعلامية لكانت نسبته إلى الدرجة الثانية أفضل من النسبة إلى الأولى فقولك عن إنسان إنه كان رجلا لا ينبغى أن يفهم بأنه كان ذكرا بالغاً بل الأفضل أن يفهم على أنه كان متمتعا بكل صفات الرجولة.

ويرى المؤلف أننا إذا أردنا أن نستكشف الاحتمالات الاتصالية بتفصيل أكثر فنحن بحاجة إلى تقسيم التوقعات وتدريبها فى طبقات على النحو التالى: المعلومات المخترنة والتجربة الوقائية تجعل الناس يرون العالم بطريقة معينة اذ يسمى النموذج السائد هنا: «العالم الواقعى» الذى يعدّ ما صدق فيه من قبيل «الحقائق» مثل المعتقدات السائدة. وبعض الحقائق والمعتقدات من قوة الثبات لدرجة عدم الحاجة إلى تعويضات ككون الأسباب لها نتائج وكون المادة لا تبنى إلخ. . . فإذا كان هناك نص تبطل فيه هذه الحقائق كالخرافة مثلا فلا بد أن يتقدم بقرائن محددة فى المواقف المعينة تؤدي دور توجيهات لمستقبلى النص بأن يجرؤا تعديلات على توقعاتهم لئلا يصبح النص مشكلا.

والقسم الثانى من التوقعات هو توقعات الرصف اللغوى إذ يتوقع الناس فى العربية مثلا عدم التقاء الساكنين وبناء الجملة بترتيب معين إلخ فاذا اختل التوقع تعثرت الاستجابة فى الاستعمالات وتختلف التوقعات فى الرصف فى اللغة العلمية عنها فى الشعر الحديث. والنوع الأخير من التوقعات ينشأ عن الموقف المباشر عند حدوث النص أو عند استعماله ومن هنا يمكن لصياغة الاستعمال أن

نوجد مدى للتوقعات قد يختلف تماما عن النظم الافتراضية. ويتضح ذلك بظاهرة خصوصية الأسلوب الذي هو انتقاء فردى للبدائل وتخطيطها من بين النظم المشاركة في نص ما. وهكذا يمكن أن نحاول إيجاد خصائص نص بمفرده أو كاتب نص بمفرده أو مجموعة من النصوص أو نوع من النصوص أو عصر تاريخي بأكمله أو لغة بأكملها، وإذا كان لنا أن نضرب مثلا لا يوضح ما يريده المؤلف فإن الدرجة الدنيا مثل تطلع الشمس وقت النهار والوسطى مثل المجازات والكنايات والعليا مثل الإلغاز والتعميمات والمرامى البعيدة.

ثم يتناول المؤلف إعلامية الوعي الاستبطاني Apperceptional ذات الأثر في سلوك التعلم بواسطة توزيع الانتباه بين العناصر المدركة. فلا بد أن الناس يوزعون انتباههم توزيعا انتقائيا ليلاحظوا بعض صور الوقائع والمعلومات أفضل مما يلاحظون البعض الآخر ولا يمكن أن تكون درجة التوقع بمفردها تفسيراً لكل الظواهر المتعلقة بذلك. فبعض المؤثرات على الأقل يرجع إلى الطبيعة الذاتية للمادة ويعود البعض الآخر إلى مرتكزات صياغة الترابط الإدراكي. ولقد قام علماء النفس بدراسة جادة للأعمال الأولية للتعلم مع اتباع عدد من التوجهات الأساسية فادعى بعضهم أن نسبة تكرار عرض ماهو الذي يحدد ما اذا كانت المادة المعروضة يتم تعلمها واستعمالها ونسب آخرون ذلك إلى نقل ماسبق اكتسابه من قدرات إلى عمل حاضر بعينه وقال غيرهم بأهمية وضوح القرائن المادية عند عرض الموضوع (كاللون واللمعان وعلو الصوت الخ) ويعتقد البعض الآخر أن الأجزاء الواضحة الاختلاف اللافتة للنظر هي أكثر عرضة للملاحظة والاستعادة في الذاكرة. كان ذلك في الأعمال المبكرة وقد أدى الاعتماد على مؤثر واحد إلى تبسيط تصميم التجارب وشرحها. أما فيما تلا ذلك فقد صار من الواضح أن الترابط الإدراكي والتعلم في الظروف الواقعية لا بد أن يتما من خلال التفاعلات الصياغية للعديد من أمثال العوامل التي سبق ذكرها ومن ذلك: (١) المعايير العامة لترتيب مادة الترابط الإدراكي وتنظيمها (٢) مدى الارتباط العاطفي لدى صاحب الترابط الإدراكي بموضوع التعليم (٣) درجات المتغيرات ذوات القيم المتوسطة أو القصوى (٤) الدخول المتغير في مقابل غير

المتغير (٥) التناسب بين الدخل الحالى والمعلومات المخترزة (٦) الاحتياجات القائمة على التفريق بين الأشياء القابلة للترابط الإدراكي (٧) العلاقة بين الدخل وموقف صاحب الترابط الإدراكي ورغباته. ثم يشرح المؤلف أهمية كل واحد من هذه العناصر السبعة كل على حدة.

ثم يتقل المؤلف إلى الموضوع الثالث من هذا الفصل الرابع وهو «الاعلامية فى نطاق الجملة» فىرى أن الجملة المثبتة عدت من الناحية التقليدية عبارة خبرية لأن نماذجها اللغوية جاءت من تراكيب منطقية ثابتة محددة. وكذلك يمكن لعبارات التأكيد أن تتبادل التأثير فيما بينها بحسب قواعد معينة إلى حد كون العالم المنطقى مبنيًا على مبادئ متميزة وذرية من قبيل النتائج المعبر عنها بصيغة: «إذا... إذن» أما عبارة التأكيد فى اللغة الطبيعية فيمكن فى بناء أن يكون ماسبق العلم به مطمورًا وبالعلم يسبق العلم به موضوعًا فى بؤرة الانتباه بواسطة ترتيبات خاصة.. وهناك عدة طرق تبادلية للنظر فى الإعلامية فى اللغويات المبنية على المنطق إذ يمكن للمرء أن ينسب لقبى معهود topic ومستفاد Comment لركنى الجملة كما يفعل تشومسكى، أو يعيد بناء الصيغ المنطقية ذاتها للوصول إلى التطابق المطلوب بين الرتبة والمعلومات أو يتوخى وجهة النظر القائلة إن بين الصيغ المنطقية التحتية ووسائل الاشارة الى المعلومات أو التوقع علاقة التضاد فتكون البنية السطحية مضللة أحيانًا.

ولقد شغل جماعة من اللغويين الشيكوسلوفاكين أنفسهم بالجملة الوظيفية أى كيف يمكن لمبنى الجملة أن توظف فى إبراز منظور معين للمحتوى المنشط بعناصر بعينها. وكانت هناك اختلافات جوهرية فى تناول هذه القضايا ولكن التفريق الأهم كان بين المعلومات القديمة والمعلومات الجديدة التى هى موضع التركيز. وفى غمرة كثرة المصطلحات والخطط كان علينا أن نحدد الظاهرة التى تشغلنا: (١) أهى مفهومًا المسند اليه والمسند (٢) أم التفريق بين المعهود والمستفاد (٣) أم مجموع الافتراضات اللازمة لقول ما (٤) أم البدائل المتصلة بتخطيط المفاهيم والعلاقات بحسب مواقعها فى الجملة (٥) أم نسبة الإعلامية التى يوصلنا إليها تركيب الجملة (٦) أم انطباعات المسند إليه والمسند من الناحية

النفسية (٧) أم وسائل الإشارة إلى البدائل والتقابلات (٨) أم صلاحية أنماط
جمل بعينها أن تكون إجابة عن أسئلة بعينها (٩) أم إعلامية العنصر النصي
منظورا إليها على خلفية من الاحتمالات والتوقعات (١٠) أم كثافة الترابط
الفهمي حول بعض العقد nodes في نموذج عالم النص بوصفه موضوعا
للكلام. ويرى المؤلف أن المدى الذى يمكن للنظريات اللغوية أن تصل إليه فى
تناول هذه الظواهر أو عدم تناولها يختلف تبعا للإصرار على الحد الفاصل بين
اللغة والأنواع الأخرى من المعلومات وكذلك بين الجملة والمواقف التى تستخدم
فيها الجمل. ويقول إن كثيرا من الباحثين وصل الى حل وسط بتوجيه انتباههم
إلى الافتراضات وينظر إلى هذه الافتراضات المحددة فى ضوء تطور الدراسات
الحديثة للغة كما لو كانت جملا يمكن أن تسبق الجمل التى يراد تحليلها.
والقدرة على افتراض شيء ما هي مسألة معلومات مختزنة عن العالم أكثر منها
تعداد للجمل السابقة فى الكلام. ولم تصادف الجمل بوصفها افتراضات نجاحا
كثيرا حتى الآن. وفى رأى المؤلف أن ثمة أملا كبيرا بالنسبة لنظرية تعتمد على
التفاعل بين معلومات مختزنة عن العالم ومعلومات عن النص المعروض وأقل
ما ينبغى هو أن ننظر فى التراكم اللفظية Co - texts للنصوص بدلا من النظر
إلى الجمل. ثم يضرب المؤلف مثلا لذلك النظر ويعطى بعض التظيرات.

ثم يتناول المؤلف الجزء الرابع من الفصل الرابع وهو تحليل لمقال صحفى
عن شيمانزى.

وفى الفصل الخامس من الكتاب يتناول المؤلف موضوع الكفاءة النصية
ويفرع القول فيها إلى سبعة فروع أولها دواعى الكفاءة ثم يتكلم عن تحقيقها
بإعادة اللفظ ثم التحديد (التعريف أو التنكير) فأنحاء الإحالة بواسطة الكنائيات
(الضمائر) فالإحالة لغير مذكور فالحذف وأخيرا الربط وكل ذلك وسائل لإيجاد
الكفاءة النصية من خلال صياغة أكبر كمية من المعلومات بإنفاق أقل قدر من
وسائل التعبير ويبلغ ذلك ذروته فى حالتى الحذف والإحالة لغير مذكور. لقد
تناول بعض الباحثين فكرة الترابط الرصفي فاستعملوها لوسائل مثل الإضمار
والإبدال والحذف ولم يعطوا كبير انتباه للارتباط المحلوظ (غير الملفوظ) لأمور

أحرر في النص مثل المعلومات المحررة ومعرفة العالم التي نصح بها الأمور السابقة ممكنة ونافعة وكان ذلك الإهمال مسأ عن علبة النحو على دراسة اللغة حتى إن البعض ليعلر عن ميله إلى تناول وسائل الترابط كما لو كانت نشير الى كلمات سطحية لا الى محتوى علاقات مفهومية ملحوظة في الكلمات ولكن من اللسانيين من تبنى فكرة أرحب من ذلك فجعل مبدأ الاستبدال غير مقصور على مجرد تضمير الوسائل المعتادة كالضمائر والأدوات ولكنه يشمل مجالاً متنوعاً من العلاقات المفهومية مثل فكرة العموم والخصوص بين الأقسام الفرعية والأقسام الأعم أو الأقسام العليا والكلية والجزئية والسببية والقرب والاستبدال في أساسه أى ارتباط بين مكويين من مكونات النص أو عالم النص يسمح لثانيهما أن ينشط هيكل المعلومات المشتركة بينهما وبين الأول ومن هنا يصلح قسط كبير من أمثله أن يسحج مع نموذج التنشيط الموسع Spreading activation للمعلومات المستعملة .

ثم يحاول المؤلف أن يحصى أهم وسائل السبك من وجهة نظره مع جعل المعايير التي يستعملها هي ما تسهم به هذه الوسائل في كفاءة الإجراء . وعد من هذه الوسائل ثمانى طرق هي : إعادة اللفظ ، والتحديد (كالتعريف والتكثير) واتحاد القصد (مع تعدد اللفظ) والاضمار بعد الذكر والاضمار قبل الذكر (كما فى ضمير الشأن) والاضمار لمرجع متصيد (مثل اعدلوا هو أقرب للفقوى) والحذف والربط بوسائل الربط المختلفة لحروف المعانى مثلاً والوسيلة التي تؤدي بها هذه الوسائل إلى عدد من صور الإسهام فى الكفاءة منها (١) ضغط البنية السطحية (٢) حذف العناصر السطحية (٣) استبقاء ما يرد تنميته أو رفضه (٤) الإشارة إلى التميز أو الهوية (٥) التوازن المناسب بين التكرار والاختلاف اللدبر يكونان فى البنية السطحية على حسب ما تتطلبه اعتبارات الإعلامية والطرف المذكورة من قبل من وسائل السبك تؤدي إلى الالتحام فى النص من الناحية المفهومية كذلك .

بعد ذلك يعمل المؤلف على أفراد كل وسيلة من وسائل السك السابقة شىء من الشرح فيبدأ بالكلام عن إعادة اللفظ فى العبارات السطحية التي تتحد

محتوياتها المفهومية وإحالاتها وهي تعد من الأمور العادية في المرئجل من الكلام فى مقابل المواقف الشكلية. وتتطلب إعادة اللنظ وحدة الإحالة بحسب مبدأى الثبات والاقتصاد ولكنها قد تؤدي إلى تضارب فى النص حين يبدو الاشتراك فى اللفظ مع وجود اختلاف فى المدلولات كما فى ظاهرة المشاكلة وهى مخالفة لمبدأ الثبات والاقتصاد يمكن أحياناً أن تزيد فى الإعلامية والاهتمام نحو (ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة).

ولموضوع التحديد (التعريف والتنكير) عند المؤلف أبعاد مختلفة تتوقف على ما إذا كانت نظرة المرء إليه منطقية (من حيث قيمة الصدق) أو نفسية (من حيث إجراءات ذهنية) ففي الحالة الأولى ينصب التحديد على الموضوعات المقررة فى عالم منطقى أما فى الحالة الثانية فإن الأمور ذات التحديد هى التى تصلح بذاتها للتعرف عليها من قبل المشاركين فى الاتصال، وكلا المعيارين فى غاية القوة سواء كانت الأمور المذكورة منطقية أم واقعية ولاستعمال الأدوات دلالة فى هذا المجال كما يفهم من المصطلحين: «أداة تعريف» و«أداة تنكير» وينسب إلى الأولى انها تتقدم العبارات الدالة على ما سبق ذكره كما ينسب إلى أداة التنكير أنها تسبق ما لم يذكر من قبل. ولكن المؤلف يتناول هذا التفريق بشئ من التفصيل بعد ذلك اذ يعدد ما يراه صالحاً للوصول إلى الوصف بالمعرفة مثل: (١) ما ذكر من قبل (العهد الذكري) (٢) ما عهد من المعلومات المشتركة بين طرفى الاتصال (العهد الذهني) (٣) العناصر المنفردة كالشمس والقمر (العهد الحضوري) (٤) ما يتمى إلى النظام العام كالرئيس والشرطة الخ (٥) عناصر التعويض التى يطلبها استمرار عالم النص مثل «البلاد المجاورة» (٦) العناصر التى تمثل نماذج تأصيلية مثل: «الأمريكي القبيح» (٧) العناصر التفضيلية مثل: «هو الأفضل بين إخوته» (٨) العناصر العلانقية التى يمكن الوصول إليها بواسطة الوصلات النموزجية المحددة المأخوذة من العناصر المعرفة كالصفة والصلة الخ. ويمكن شرح «التعريف بأنه وضع للعناصر الداخلة فى عالم النص حين تكون وظيفة كل من هذه العناصر لا تحتمل الجدل فى سياق

الموقف ومعنى تحديد الوضع بأنه اسم علم أو صفة معرفة أنك تقول للسامع أو القارئ إن المحتوى المفهومى المضبوط ينبغي أن يكون سهل الاستحضار على أساس المساحات المعلوماتية المنشطة بالفعل . أما النكرات فتطلب من ناحية ثانية تنشيطا لمساحات معلومية أخرى . وباختصار يمكن للتعريف أن يشمل أى عنصر من عناصر عالم النص يقع فى نطاق وصلة تحديدية أو نموذجية تربطه بمركز الضبط وذلك كما يبدو فى قول الشاعر :

وتلفتت عيني فمدغربت عنى الديار تلفت القلب

فالقلب ذو وصلة نموذجية بمركز الضبط وهو المتكلم لأن كل انسان له قلب أما اذا كانت الوصلات عرضية فإن التعريف لا يمتد إلى العنصر العرضى فلا يقال هنا مثلا : «تلفت الولد» إلا أن يكون قد سبق ذكره بخلاف القلب .

إن تعريف العناصر فى بداية النص خلافا لما مضى لا يعارض أو يبطل الوضع فى مسألة التفريق بين النكرة والمعرفة وفى رأى المؤلف أنه مع اطراد الاتصال بواسطة اللغة الطبيعية يجد الناس أنفسهم أحراراً فى استعمال عكس المطلوب للوصول إلى أثر معين . فقاعدة استعمال التنكير لأول مذكور والتعريف فى ذكره بعد ذلك لا تصلح الا أن تكون تعويضا أو تفضيلا .

المقصود بالكنايات الضمائر والإشارات والموصولات وبحوها . وإذا كانت الإحالة هى العلاقة بين العبارات والأشياء والأحداث والمواقف فى العالم الذى يُدَلُّ عليه بالعبارات ذات الطابع الاختيارى فى بص ما إذ تشير إلى شىء يتسمى إلى نفس عالم النص أمكن أن يقال فى هذه العبارات إنها ذات إحالة مشتركة ويقول المؤلف إنه على الرغم من وجود أنواع كثيرة من الإحالة المشتركة (كالترادفات والصياغات الموازية) فإن غايته استكشاف الاشتراك فى الإحالة من خلال الألفاظ الكنائية للأسباب الآتية :

- (١) إنها أقصر مما يشاركها فى الإحالة (٢) أنها خلو من أى معنى ذاتى
- (٣) لها مدى أوسع من حيث إمكان التطبيق (٤) تخضع لقيود على ورودها حتى لا يتحول الفهم إلى اشكال لا ضرورة له وتحتاج الكنايات إلى شكل

خارجي متميز فالضمائر فى الانجليزية هى الطائفة الوحيدة التى تشتمل من بين الأسميات من أقسام الكلم على صيغ مختلفة للدلالة على النوع (مذكر - مؤنث - محايد) والحالة (مؤثر - متأثر) أما الأسماء فلا تفرق فى الغالب إلا بين الاضافة والإفراد والجمع . وأما الإشارات فتبدأ على وجه العموم بالحرفين th وهى طائفة الكلمات الوحيدة التى يجهر فى بدايتها بنطبق هذين الحرفين (إلا فيما عدا جهر كلمات غيرها مثل أداة التعريف (the) والضمائر (them - their - they) . والضمائر تشارك الأسماء فى الإحالة ومع ذلك نجد بعض الاستعمالات لا تخضع لذلك وربما تتفق الضمائر مع أشياء لم يتقدم ذكرها بواسطة الأسماء وإنما تصيد من الكلام . ورتبة الضمائر متأخرة عما هو أكثر تحديدا ولكن ذلك ليس على طريق الإيجاز .

إن وضع عبارة فى النص مكان أخرى تشاركها فى الإحالة يبرز قضية تضمن الأقسام لأن الألفاظ الكنائية يمكن أن ترجع إلى نفس المراجع التى تعود إليها شريكاتها فى الإحالة لكن يمكن أن توجد الفروق بين عموم وخصوص مطلق وعموم وخصوص من وجه (لاحظ الفرق بين «جميعهم» و«كل منهم» وتضح كفاءة الألفاظ الكنائية حين تستعمل للدلالة على قطع طويلة من الخطاب الذى ينشط مساحات كبيرة من المعلومات نحو الإشارة إلى ماسبق فى قوله تعالى : «هذا وإن للطاغين لشر مآب» . ومن المشاركة فى الإحالة عبارة مثل : «سأفعل إن شاء الله» ردا على من كلفك بأمر ما .

ثم ينتقل المؤلف إلى الكلام عن الإحالة إلى غير مذكور من الأمور التى تستبطن من المواقف لا من عبارات تشترك معها فى الإحالة فى نفس النص أو الخطاب . والإحالة لغير مذكور أداة حاضرة لعلاج موقف يشتمل على احتمال لتعارض وجهات النظر بين طرفى الاتصال حول ما يحدث كما فى الاستفهام الشهير : «ما هذا؟» ولا مرجع لضمير المتكلم إلا التكلم نفسه ولا لضمير المخاطب إلا الحضور ويتطلب استعمالهما معرفة بالهوية بالنسبة لطرفى الاتصال ويتم ذلك فى المحادثة أكثر مما يتم فى الكتابة . وكثيرا ما يستعمل ضمير لم يذكر له مرجع فينسب إلى الشأن أو القصة وربما استعمل ضمير الغائبين بدون مدلول

محدد مثل «يقولون إن فلانا يسوى السر بعد أيام» وبعد ذلك من قبيل التعويضات defaults ومن الضمائر التي نعر أحيانا على تحديد المقصود ضمير المتكلمين إذ يكون للتعظيم (نحس ملك) أو للإيهام كقول من ينصب نفسه للكلام. «نحن برفض هذا الموقف . . .» دون أن يحدد من ينوب عنهم. وقد يساق ضمير المخاطبين مساقا شبيها بذلك في بعض المواقف. وباختصار يمكن للإحالة إلى غير مذكور سابق أن تطبق على كل ما يتضح من الموقف الاتصالي نحو: «ما ترك على ظهرها من دابة» وكما في قوله تعالى: «فلا أقسم بما تبصرون وما لا تبصرون إنه (أى القرآن الكريم) لقول رسول كريم (أى جبريل) وما هو (أى القرآن نفسه) بقول شاعر قليلا ما تؤمنون ولا بقول كاهن قليلا ما تذكرون تنزيل من رب العالمين. ولو بقول (أى محمد عليه الصلاة والسلام) علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لزرعنا منه الوتين فما منكم (أيها المعارضون) من أحد عنه حاجزين وإنه (أى القرآن) لتذكرة للمتقين وأنا لنعلم أن منكم (أيها المعارضون) مكذبين وإنه (أى القرآن) لحسرة على الكافرين وإنه (أى القرآن) لحق اليقين فسبح (أيها النبي) باسم ربك العظيم» وقال تعالى: «أأنت فعلت هذا . . .» فضمير المخاطب جاء شرحه بعد ذلك ببناء إبراهيم ومعنى «فعلت» حطمت ومعنى هذا «التحطيم» فكل كلمة من كلمات السؤال إحالة إلى غير مذكور سابق وواضح من الإحالة إلى غير مذكور أن هناك تفاعلا متبادلا بين اللغة والموقف

والحذف اعتداد بالمبى العدمى أو ما يسمونه zero morpheme فالبيات السطحية فى النصوص غير مكتملة غالبا بعكس ما قد يبدو لمستعمل اللغة العادى ففى قوله تعالى «شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم . . .» لا مفر من مهم. «وشهد الملائكة وشهد أولو العلم» بدليل ما فى آخر الآية من قوله تعالى «لا إله إلا هو العزيز الحكيم» ولولا هذا المهم لجعلنا الملائكة وأولى العلم آلهة مع الله سبحانه وتعالى. ولكن هذا الفهم يوصل إليه حتى عن غير طريق هذا التحليل فالنص وما فيه من تناصير أول الآية وآخرها وما يحيط به من عالم العقيدة والخطاب اللىدى يحول دور ذلك

الفهم الخاطيء فالعنصر المحذوف متوقع نحويا أو كما يسميه النحاة العرب: «مقدر» .

ويستعان على تقديره بدليل الحذف . وللحذف استعمالات مختلفة وصور مختلفة منها حذف المفرد وحذف التركيب وحذف الجملة ويتوقف كل ذلك على مطالب الموقف .

وآخر ما فى هذا الفصل ظاهرة الربط - وفى رأى المؤلف أنه إذا كانت إعادة اللفظ والاشترك فى الإحالة والحذف تحافظ على بقاء مساحات المعلومات فإن الربط يشير إلى العلاقات بين المساحات أو بين الأشياء فى هذه المساحات . وللربط صور مختلفة: فهناك مطلق الجمع وهو لربط صورتين أو أكثر من صور المعلومات بالجمع بينهما إذ تكونان متحدتين من حيث البيئة أو متشابهتين - وهناك الربط بالتخيير بين صورتين أو أكثر من صور المعلومات إذ تكونان متحدتين من حيث البيئة أو متشابهتين وإذا كانت المحتويات جميعا صادقة عند مطلق الجمع فى عالم النص فإن الصدق فى حالة التخيير لا يتناول إلا محتوى واحدا . ويربط الاستدراك على سبيل السلب صورتين من صور المعلومات بينهما علاقة التعارض إذ تكونان فى بيئتهما متحدتين أو متشابهتين وقد يكون كل من الصورتين صادقا بالنسبة لعالم النص ولكن تعلق كل منهما بالآخر غير ووضح . ويشير التفريع إلى أن العلاقة بين صورتين من صور المعلومات هى علاقة التدرج أى أن تحقق إحداها يتوقف على حدوث الأخرى . وليس من الضرورى للتفريع (بخلاف غيره من الوسائل) أن يكون له تركيب مشابه للبيئة السطحية بل . . . يكون للجمل الفرعية بيئة مختلفة إلى درجة كبيرة عن بنية الجمل الأصلية . ويمكن لهذه العلاقات المختلفة من صور الربط أن تتحقق دون التصريح بوسيله الربط بسبب مالىدى الناس من طرق للتنبؤ فى تنظيم المعلومات وأدوات الربط كما يلى :

مطلق الجمع : and - also - too - moreover - in addition الخ .

التخيير : or - else - either..or الخ

الاستدراك . however but yet the less non الح

التفريع because since that . which الح

وهكذا نصل إلى الفصل السادس من الكتاب حيث يتناول المؤلف الحالات المفهومية للمعلومات فى الاتصال . فلا يمكن للصياغة المؤثرة للنصوص أن تصل إلى غايتها على مستوى النظرة الإفرادية للعناصر لأن العمليات الإجرائية التى لايمكن لها أن تتناول إلا عنصرا منعزلا أو مجموعات صغيرة من العناصر ينقصها ما ينبغى للإجراءات من حسن التوجه والضبط اللذين ينظمان التوقعات والاحتمالات فى نظام متشابك متنوع مثل الاتصال من هنا كان على الإجراءات أن تعد العناصر المفردة حالات صغرى فى داخل حالات كبرى لتكون بنية التركيب ذات أولويات مرتبة ، كما أن المساحات فى نماذج عالم النص يمكن النظر إليها من حيث هى حالات مفهومية كبرى . وتنشأ هذه البنيات غالبا من خارج المعهودات فى الإجراء فتكون طارئة Bottom up وقد تنشأ حالات من المعهود فتكون ذاتية Top - down تقدم افتراضات شاملة لما يحدث فى عالم النص . ويمكن لصور المعلومات سواء عند الاختزان فى الذاكرة أو عند الاستخدام الفعلى أن تبدو فى أربعة منظورات . فيمكن النظر إلى المعلومات أول الأمر فى صورة عرض تنظيمى يمكن من خلاله تنظيم العناصر بحيث يسهل إتاحة المطلوب منها ويسمى هذا المنظور إطاراً FRAME فإذا أخذنا المفهوم «بيت» مثلا فإنه يمكن لهذا المفهوم أن يتألف من شبكة من المداخل مثل الأجزاء والمواد والاستعمالات الح مما يكون للبيوت والمعروف أن الهيئة format إحدى الوصلات التى تتشعب من مركز ضبط مفهوى دون أى ارتباط بتتابع فى التفعيل . والمنظور الثانى أنه يمكن للمعلومات ان تعدّ تابعا وتواليا للعناصر عند ورودها أثناء التفعيل وهذا المنظور هو المشروع SCHEMA فالمشروع بالنسبة للمفهوم «بيت» مثلا يمكن أن يصف تعاقب تجميع أجزاء البيت أو كيفية تحرك الناس فيها وهكذا يكون المشروع أكثر من الاطار ارناطا بالتتابع فى رتبة التنفيذ ثالثا يمكن النظر إلى المعلومات من حيث اتصالها بخطة PLAN لشخص معين تؤدي عناصرها الى عرض معين فالشخص الذى يريد بيت مثلا

أو الذي يعلم أن شخصا آخر يريد بيتا لا يبد أن يفكر في خطة بناء البيت أو شرائه. وتختلف خطة الحصول على البيت تبعا للطريقة المختارة. وخطة الحصول على البيت تختلف أيضا عن خطة سرقة. وذلك عامل مؤثر في المفاضلة بين الإجراءات. رابعا يمكن النظر الى المدونات من حيث هي سلوك اجرائي عناصره ضوابط تساق إلى المشاركين في أمر ما بالنسبة الى ما ينبغي لهم أن يقولوا أو أن يفعلوا في أدوار الأداء التي يقومون بها على الترتيب فمدونات Scripts العمل في المطعم العام مثلا تشمل على توجيهات للزبائن وللخدم وللصراف ليتم تنفيذها على نمط محدد.

وتعتمد هذه الصور الأربع في تحديدها على القرائن المختلفة (التحديدية والنموذجية والعارضة) والاعتماد على أى واحدة من هذه الثلاث أولى من الاعتماد على التي تليها. فحين نسمع «لوح المرأة يبدها على المسرح بعد أن قسمها الرجل بالمنشار الى نصفين» يرد على الخاطر الإطار «ساحر» أو المشروع «خداع سحري» حتى لو لم يشتمل النص السطحي على ذكر شيء من ذلك. أما إذا كان النص أقل تحديدا مثل: «كان جون يفكر وهو يمشى في الممر» فإن عدداً من الأطر مثل «مركز تسويق أو كنيسة أو طيارة» أو من المشروعات (كسوق أو زواج أو سفر بالطائرة) يمكن أن يناسب المقام.

وينبغي للأطر والمشروعات والخطط والمدونات: أن تكون صالحة لمبدأ الوراثة. وتنطبق الوراثة على العلاقات بين الأقسام والأقسام الأعم والأقسام العليا، فالإطار «شمس» يمكن أن يرث من الإطار «نجم» والمشروع «أقصوصة شعبية» يمكن أن يرث من الإطار «قصة» والخطة «سرقة بنك» يمكن أن ترث من الإطار «سرقة» والمدونات التي في كوخ البيتزا يمكن أن ترث من المدونات التي في «المطعم». ولاشك أن إجراء النص يتطلب غالبا أطراً ومشروعات الخ مختلفة ليستفاعل بعضها مع بعض فيؤدى إلى تعديلات في سياق الموقف. ولم يجر الاتفاق حتى هذه اللحظة على كيفية تكوين العناصر المنظمة للمعلومات الشاملة. وإذا أردنا أن نجري دراسات عملية فوف نكون بحاجة إلى ما يشير على الأقل إلى طبيعة بناء الأنماط الذهنية ومداها. ومع أننا لا نستطيع أن

تحصص الأنماط ذاتها للملاحظة يمكننا أن نلاحظ أثرها في الاستعمال الإنساني للمعلومات

ثم يتكلم المؤلف عن ترابط الأطر في التفكير ويضرب المثل بتجربة عرض على الطلاب فيها نصا عن البقع الشمسية فلم يحافظ على فهم النص فهما كاملا إلا ثلاثة من الطلاب البالغ عددهم خمسة وثلاثين أما الباقون فغيروا في سلسلة السببية المؤدية إلى البقع الشمسية وتكلم واحد عن إطار آخر هو الكسوف. ثم يتكلم عن ترابط المشروعات فيرى أن نص الصاروخ خير له أن يعالج كإطار وذلك أنه يدور حول تتابع الأحداث أكثر مما يقدم وصفا للصاروخ من حيث هو ويمكن أن يتم عرض المشروع في صورة شبكة تبدو العقد فيها في صورة برنامج للأحداث والحالات في متوالية زمنية محفوظة الرتبة. وفي تجربة عرض فيها نص الصاروخ على طلاب الكلية (ومعظمهم من الفرقة الأولى) وطلب إليهم أن يكتبوا ما يتذكرون منه بكلمات من عندهم فكان ما تذكره من الأحداث أكثر مما تذكره من الحالات الثابتة وفي ذلك دليل على أن الإجراء في الأصل قد غلب عليه طابع المشروع أكثر مما غلب عليه طابع الإطار. وواضح أنه إذا كان هناك موقف يضطر الناس فيه إلى بذل الجهد لاستخلاص محتوى عالم نص ما فإن من شأنهم أن يركزوا قدراتهم الإجرائية على الأحداث والأعمال حتى لو وضعت قيوداً على مدى مسودات الأحداث كقيد طلب التلخيص فإن الأحداث والأعمال ستبقى في الغالب أكثر مما تبقى المادة الأخرى

وفي كلامه عن ترابط الخطط يقول المؤلف إن السلوكيين الأصليين يشهون الأنشطة الإنشائية بقعر الركبة عندما نصرب بقضيب مطاوى أو ردة فعلى يد أصابها موقد ساخن فلم يضعوا في حسابهم القدرة على بنا. حطط مركبة أو تحقيقها لأنه لا يمكن تبرير مفردات الأعمال الداخلة في تركيبها بواسطة مثيرات حارحية فإدا وصلنا بالذهاب السلوكي إلى نتائجه المنطقية ألبينا أشبه نار يؤدي إلى إحدى معضلتير فاسيتير إذا سنا كل استنتاجه إلى مثير واحد فقط

فلن يعلم الناس ما يفعلون عندما يصادفون مشيرات جديدة أما إذا أمكن أن نعمم المشيرات والاستجابات على جميع الأنواع والمجموعات فإن العمليات ستختفى في صورة انفجار توليفي أثناء البحث عن وسائل لتحديد كل مشير عارض. وتبدو هذه المعضلة قابلة للتفادي حين تكون الأعمال الإنسانية موجهة بحسب خطة ليتمكن للمشيرات الناشئة عن البيئة أن تصلح للحكم عليها بحسب مناسبتها للخطة وبحسب ما يناسبها من استجابة. إن التفاعل الإنساني مطلب يبنى على التنظيم المركب للواقع الاجتماعي، والخطاب شكل من مطالب التفاعل الرمزي وبخاصة عندما يكون موقف ما متشابكا أو مختلطا أو تكون وسائل التفاعل محدودة جدا، أو تكون المصادفات مستقلة عن الدوافع الإنسانية فلا تسمح للتدخل العضوي بالتصرف. وحين يضبط الخطاب مجرى الأحداث يؤدي وظيفة عمل وتفاعل، وحين يهين رقابة شفهوية ويقوم مجرى الأحداث يؤدي وظيفة عمل بعدى وتفاعل بعدى. ويلتقى هذان المستويان في الأقوال المنشئة للطقوس كالأقوال المنشئة لعقد القران أو المفتحة لاجتماع ما إذ تكون العبارة هي الحدث. وإذا كان للأعمال الاتصالية أن ترمى إلى غرض ما فإن عليها أن تكون على صلة بخطوات مشروع ما.

ويمكن للمشروع أن يتمثل في صورة مكونة من مسالك للانتقال من موقف إلى آخر أو من حدث إلى آخر أو تبدو في مناسبات معينة عائدة إلى حدث سابق، ويبدأ المشروع بحالة استهلاكية ثم يتقدم من خلال حالات متوسطة ليبلغ الحالة النهائية إذ تكون الحالات محدّدة من وجهة نظر واضح المشروع. ويتطلب صاحب المشرع النجاح عديداً من النماذج لعوامل مستقبلية لا يبدو النجاح في الوصول إلى حالة الغرض إلا في بعضها. وتتوقف معايير اختيار أحد المسالك دون غيره على الاحتمالات المتوقعة للوصول إلى الغرض وعلى العزوف عن بدائل الحالات الهائية. وبعدّ القصر والسهولة والمباشرة صفات للمسلك ذات جاذبية ذاتية كما أن التجارب السابقة ستكون ذات تأثير. وقد تتعارض هذه الاعتبارات فيما بينها. وقد طبق المؤلف كل ذلك على نص هزلي يمثل الرغبة في أخذ شيء يملكه شخص آخر فكانت المسالك على الترتيب هي السؤال والتذكير بأمر ما فالتعليل للمشروع فالمساومة بالمجاملة فالمساومة بالأشياء فالتهديد فالسرقة فالاغتصاب. كل ذلك للوصول إلى الحالة النهائية

ويتناول الفصل السابع قضايا أخرى فى عمليات الإجراء النصى هى أنواع النصوص وإنتاج النصوص وتذكر المحتوى النصى أما بالنسبة لأنواع النصوص فقد لاحظ المؤلف أن دراسة النماذج (الأنواع) فى نطاق اللسانيات الوصفية تركزت حتى الآن على الوحدات الصغرى أى على «مجموعات» سماتها المميزة وعلى الوحدات الصوتية والوحدات الصرفية الخ. وأما فى النحو التحويلى فقد ارتكزت دراسة النماذج على مجموعة أنماط الجمل الأساسية وعلى الأقسام والقواعد من أجل بناء أنماط أخرى. وفى تبويب أقسام الجمل فى كل جانب تخليط يعود فى الأساس الى طبيعة الجملة فالناس (لا الجمل) هم الذين يُقررون أو يسألون الخ والأفكار والعلاقات هى أساس حالات اختيار عملية الإجراء والتصنيف وما أشبه ذلك وليست التراكيب النحوية أساسا لذلك. فلا يمكن إذاً للتقسيمات المعتادة للجمل أن تمدنا بوسائل لتصنيف النصوص بوصفها وقائع فى سياق التفاعل الاتصالى. وإذا كانت تقسيمات الجمل بسيطة لكنها عميقة فإن تقسيمات النصوص متشعبة وذاتية إلى درجة مخيبة للأمل، حتى لقد كان الاحباط من نصيب المحاولات الأولى لفرض طرق التبويب اللغوية التقليدية على تقسيمات النصوص لبناء هذه التقسيمات على أساس من أقسام الكلم أو طول الجمل وبساطتها أو تركيبها دون التأكد من استخلاص الفروق الأساسية بين النصوص مثال ذلك أن يقال إن نصوص الإعلان حافلة بالصفات وأن التقارير الإخبارية تشمل على حشد من الأفعال

وربما كان أكثر فائدة أن ندرس أنواع النصوص من زاوية تطور الاستعمال. فالتناص الذى لا غنى عنه عند إرادة الانتفاع بالنصوص يأتى نتيجة لعوامل اجتماعية ولغوية كالتفريق بين الأوضاع الاجتماعية وأدوار المشاركين فى الاتصال، اذ يؤدي إلى التمييز بين أنواع سياقات المواقف، وهذا التمييز بدوره يولد الاعتداد بأنواع النصوص المناسبة للمواقف، وينشأ عن المعلومات الوقائية episodic حول المواقف والنصوص توقعات لما يكون مقبولا ومؤثرا فى موقف ما، ولدى الناس استعداد بمرتكزات تناسب هذه التوقعات وتضبط بذلك ورود

النص ويأني عن أولويات هذا الضبط غبة سبية لأمر سطحية كتاسب ورود أقسام الكلم وكذلك مدى التعقيد النحوي، وتسل هذه الغلبة النسبية السطحية إلى مستوى أنماط استكشافية تقاس عليها النصوص الجديدة، وربما يكون لهذه الأنماط أثر رجعي على المرتكزات الضابطة المطبقة من قبل على إدارة الموقف الاتصالي. ولا يمكن بحسب هذا الفهم أن يتم تحديد أنواع النصوص بمعزل عن الاعتبارات التداولية ولا على الاعتماد على الفرق بين ما يعد جملة وما لا يعد.

وثمة مدخلان واضحان إلى تحديد أنواع النصوص يمكن لأولهما أن يبدأ بالتقييم التقليدي لهذه الأنواع كالنص الروائي والوصفي والأدبي الخ ثم يسعى لتحديد الصفات المميزة لكل نوع؛ أما الثاني فيمكن أن يتصدى لتحديد نظرية النصوص تحديداً مستقلاً ثم يرى ما إذا كان من الممكن الوصول إلى تقسيم صالح. وربما كان من الممكن حل المسألة حلاً وسطاً، إذ إنه ينبغي في إنشاء نظرية للنص أن تتجه النظرة إلى صلاحية هذه النظرية لتصنيف النصوص بحيث تصبح الأنواع التقليدية صالحة للتحديد. وقد توخى المؤلف هذا المدخل الأخير. وهكذا يعد المؤلف نوع النص إطاراً محدداً للغلبة النسبية للعلاقات القائمة بين عناصر النص السطحي أو المشاعة في هذه العناصر الأربعة التالية: (١) النص السطحي (٢) عالم النص (٣) أنماط المعلومات المختزنة (٤) الموقف أثناء واقعة الاتصال. ويمكن إيضاح بعض الأقسام التقليدية للنصوص كما يرى المؤلف في إطار الثقافة الأمريكية باتباع هذه الخطوط.

(١) بالنسبة للنصوص الوصفية نجد مراكز الضبط في عالم النص في معظمها تصورات للأشياء والمواقف مع تكرار وجود وصلات مثل الحال والصفة والمثال والتحديد وأهم ما يجرى تطبيقه من أنماط المعلومات العامة هو «الاطار» (٢) أما بالنسبة لنصوص القصص فأغلب مراكز الضبط تصورات الحدث والعمل التي تنتظم في توجه مرتب للوصلات مثل العلة والسبب والتمكين والعرض والمقاربة الزمنية، وسيعكس النص السطحي كثافة للتبعية التمريرية (التراكيب الفرعية) وأهم أنماط المعلومات «المشروع» (٣) ومراكز

الضبط في عالم النصوص الحوارية قضايا كاملة نسب إليها قيم صدق وأسباب لاعتقاد كون هذه القضايا حقائق ويغلب تصادم قيم الصدق وتعارض القضايا على رغم اعتقاد صدقها. أما الوصلات فأنواع مثل القيمة والإفادة والعلم والإرادة والسبب، وأهم الأنماط هنا «الخطة» (٤) وفي النصوص الأدبية يبدو عالم النص في علاقة تبادلية مقننة مع الأنماط المناسبة من المعلومات (الإطار والمشروع والخطة) حول العالم الواقعي المقبول. والمقصود هنا هو الحث على تنظيم العالم الواقعي بواسطة التقابلات وإعادة الترتيب. (٥) حين يلاحظ المبدأ التبادلي للنصوص الأدبية في النصوص الشعرية يتسع رسم الخطط للخيارات بين المستويات المتداخلة كالأصوات والحو والأفكار والعلاقات والخطط الخ. وسيزداد التحفيز بالنسبة للمتج والتركيز بالنسبة للمستقبل حتى تصلح عناصر النص لأداء وظائف متعددة. (٦) والمتوقع لعالم النص في النصوص العلمية أن يتفق تماما مع العالم الواقعي المقبول مالم تقم دلائل على العكس (كنظرية مرفوضة مثلا)، والوصلات هي الضرورة العلية والترتيب (٧) وفي النصوص التعليمية ينبغي أن يكون عرض عالم النص من خلال عملية تدريجية من المزج ولهذا يكتسب إنشاء الوصلات للحقائق الثابتة طابع المشكلة ثم يتخلى عن هذا الطابع فيما بعد. (٨) أما في نصوص المحادثة فهناك مجال متشعب من الوقائع المعلوماتية المقبولة.

والأولويات هنا أقل وضوحا في توسيع المعلومات لدى المشاركين في المحادثة منها في أنواع بعض النصوص السابق ذكرها (أى الأدبية والشعرية والعلمية والتعليمية) ويتخذ التنظيم السطحي للمحادثة طابعا خاصا بسبب التغيير في نوبات التكلم.

ثم ينتقل المؤلف إلى الكلام في إنتاج النصوص فيلاحظ أن العناية بهم النصوص فاقت حتى الآن العناية بإنتاجها لأن التحليلات اللغوية يكثر أن تعد نموذجاً لفهم اللغة أكثر مما تعد نموذجاً لإنتاجها.

وقد يكون من المطلوب أن نحصل على نموذج لغوي يستعمل نفس الإجراءات الصياغية من أجل الفهم والإنتاج كليهما وبدا يصبح التقابل في التخطيط بين النص تقابلا محكما (سيمتريا) في كل اتجاه ولكن ذلك لم يكن

منسوبة لدى الإيساد على أى حال وهو الذى يروى النص بالمعنى فى أكثر الأحوال ولو أننا عكسنا إجراءات الصياغة لدى المنتج ومثلها لدى المستقبل لشمل ذلك بعض الفروق دون أن يشملها جميعا فالمنتج يضع خطة المحتوى المفهومى والعلاقى للنص ثم يضع ذلك فى صورة بنية سطحية والمستقبل يتجه بالعكس ولو كان ذلك فهما نظريا للمشكلة فقد يفضل المنتج فى بعض الحالات أن يحتفظ بسرية الخطة أو أن يوجد انطبعا بخطة مختلفة تماما. وربما توخى المستقبل أيضا نظرة غير متوقعة فى شأن المادة المعروضة وفوق ذلك أن الإنتاج يشتمل على قدر أكبر من عمليات الانتقاء الفعال واتخاذ القرارات التى نستنفد قدراً من الموارد الإجرائية، ومن الانتباه أكثر مما يستنفده الاستقبال. وتوحى هذه الاعتبارات بأن إنتاج النص لا يمكن علاجه إلا بواسطة علم اللغة الذى يختص بالتفعيل actualization لأن المناهج اللغوية الأسبق فى الوجود والمهياة للتعرف والتعميم والوصف كانت تحليلية خالصة على حين نرى علم اللغة المعنى بالتفسير وإعادة الصياغة والتوجيه كالذى نحتاج إليه فى دراسة إنتاج النصوص يجب أن يكون ذا نظرة تركيبية.

ويرى المؤلف أنه يمكن النظر إلى عملية الإنتاج فى تطورها على أنها تمر بمراحل* لا ينفصل بعضها عن بعض فى سياقها الزمنى. وهذه المراحل الأربع هى: مرحلة الخطة فمرحلة التجريد فمرحلة التطوير فمرحلة التعبير. ويركز منتج النص فى المرحلة الأولى على الغرض من النص ومن يقصد له أن يكون مستقبلا للنص ثم يجرى اختيار نوع النص وينشأ التوافق بين الخطوات المختلفة المكونة للخطة وبين المعايير العامة لعملية الإنتاج ويستعمل المؤلف المصطلح relevance للدلالة على هذه الموافقات بالنسبة للمهمة الحاضرة فحسب.

وفى مرحلة التجريد تتجه القدرة الإجرائية إلى مراكز الضبط للمحتوى المعلومى فالفكرة المجردة تكوين من التصورات والعلاقات المنشطة تشيظا ذاتيا التى توجد فى أساس السلوك الموحد للمعنى ومن هذا السلوك إنتاج النص

* يذكر هذا بفكرة النظم لدى عبدالقاهر الجرجاني الذى يتكلم عن النظم والبناء والترتيب والتعليق

ولا تعتمد المرحلتان الأوليان (الخطة والتجريد) على اللغة بل نعتمدان على
نقط المعلومات وعلى مسالك إليها كالمفاهيم والعلاقات والصور الذهنية وحالات
العالم (ماضيا وحاضرا ومتوقعا) ثم العواطف والرغبات الخ

وتنتفع مرحلة التطوير بتائج هاتين المرحلتين السابقتين سواء كانت التعبيرات
اللغوية فى الحسابان فى هذه المرحلة أم لا . وهذه المرحلة مسئولة عن التنظيم
الداخلى المفصل للمفاهيم والعلاقات . ومع استمرار مرحلة التطوير تستمر
مراكز الضبط فى الانتقال من التجريد وتنتشر وتقاطع . وإذا كان قد سبق
تخطيط صور العلاقات المفهومية فى شكل تعبيرات فسوف نجد بين أيدينا نصا
موجزا يبدو كما لو كان فكرة عامة (غير تامة التماسك) أو ملخصا (تام
التماسك) يرهض بالنص الذى يجرى تصميمه لمرحلة لاحقة . ويقوم الشبه بين
مرحلة التعبير (مرحلة ظهور النص السطحي نفسه) ومرحلة التطوير من حيث
خضوع كل منهما لمستويات الضبط الثلاثة التالية ذات الأهمية بالنسبة لعمليات
المشروع فى مرحلة التطوير . (١) تنظيم الأحداث والأعمال والمواقف والأشياء
فى عالم النص (٢) وجوب الالتزام بعمليات التوالى النموذجية لفرض صورة
ذات ترتيب ما على النص (٣) إمكان تأثير مداخل عالم النص فى الرتبة التى
يجرى التعبير عنها بحسبها فى التركيب السطحي .

ثم يصل المؤلف الى الموضوع الثالث من هذا الفصل وهو تذكر المحتوى
النصى . فىرى المؤلف أن مسودة التذكر لدى شخص ماهى نص فى حقيقتها
لأن إنتاجها فى ظروف طبيعية ينبغى على الأقل أن يستلزم عمليات تطويرية
وانتقائية من نوع ما تمت الإشارة إليه منذ قليل غير أن الناس كذلك إذا بنوا
معلوماتهم الخاصة مما يتصل بعالم النص فمن الطبيعى أن يشتمل تذكرهم لهذا
العالم النصى على المادة التى أوجدوها بأنفسهم بواسطة التنشيط والاستدلال
والتحديث ، ومن ثم ينبغى لهم على وجه الخصوص أن يكونوا عرضة لاضافة
مادة إضافية إذا كانت مسوداتهم protocol تفتقر بدون هذه المادة المضافة الى
تضام العبارة السطحية أو اتساق عالم النص وللوهلة الأولى يجب أن يكون
التذكر الحرفى VERBATEM مضبوطا بصورة لا تحتمل الجدل بحيث يبدو
الناتج كالدخل تماما حتى يسأ الاطمئنان إلى اعتبار آلية التذكر ضربا من

الاستساح التجريدى كالحال فى شريط التسجيل أو الصورة الشمسية، ولا يمكن مع هذا أن نستبعد احتمال إمكان أن يأتى من خلال عمليات إعادة البناء ما يبدو من قبيل التذكر الحرفى ولقد أخضع المؤلف هذه الأفكار لتصميم تجربة قرائية لمعمل الحاسب الآلى للبحوث النمسية بجامعة كولورادو وكانت التجربة مكونة من صور نصية مختلفة من نص الصاروخ لعرضها على مجموعات مختلفة من القراء معظمهم من طلاب الكلية ولم يطلع أى واحد منهم إلا على صورة واحدة من الصور الخمس التى كان بعضها عكس ترتيب البعض الآخر - فاختلفت استجابات الطلاب تبعاً للصورة التى قرأها كل فريق منهم فتأثر بعضهم بالأسلوب المنمق والبعض بالعبارات الإحصائية كما طالت الجمل عند بعضهم وقصرت عند البعض الآخر وكان من الواضح أن الناس يتذكرون الأسلوب حتى حين يعجزون عن إعادة العبارات التى قرأوها بنصها، كما كان من الواضح أيضاً أن هناك اختزاناً يحدث لضوابط انتقائية شبيهة بما يستعمله الناس عندما يعرضون طريقة أسلوبية ما أمام جمهور معين. وقد وصل المؤلف بهذه التجربة إلى نتائج تريد افتراض إمكان النظر إلى المعنى بوصفه صياغة وإن كان يمكن لأفكار وعبارات فردية مختلفة أن تستقل بذاتها إذ يبدو أن هناك مجموعة محدودة من المرتكزات الخاصة بوضعها معاً فى نصوص وعوالم نصوص وتنطبق هذه المرتكزات على الحاجات المباشرة لتحقيق السبك والاتحام كليهما فى استقبال النص وتنظيم المعلومات فى الذهن وهذه المرتكزات هى :

- ١ - تتسم عناصر النص المعروض بالأفضلية فى الاختزان والتذكر إذا تناسبت مع أنماط المعلومات العامة المختزنة.
- ٢ - تتسم عناصر النص المعروض بالأفضلية إذا أمكن وصلها بعقد ووصلات كبرى لنمط معلومات مختزن شامل مثل «إطار» أو «مشروع».
- ٣ - يجرى تغيير عناصر النص المعروض بغية إحداث توافق أفضل بينها وبين المعلومات العامة
- ٤ - تصبح عناصر النص المعروض مدمجة أو مختلط بعضها ببعض إذا استحكمت علاقاتها بالمعلومات العامة

٥ - تضمحل عناصر النص المعروف من الذاكرة أو نصيح غير قابلة للاستدعاء
إذا كانت محايدة أو عرصية بالنسبة للمعلومات العامة

٦ - يصعب على مستقبل النص أن يميز بين مداخل النص المعروف وبين
الاستدلالات والتنشيطات الموسعة .

ثم نصل إلى الفصل الثامن من الكتاب وهو يدور حول المحادثة والتقصص
إذ يرى المؤلف أن كل نص إنما يقوم في جوهره بدور المساهمة في الحوار
ويحدث الحوار بين المنتج والمستقبل لأنواع النصوص المختلفة مع قدر من
الوساطة التي تأتي عن تأثير الموقف قل هذا القدر أم كثر . وليست الوساطة في
المحادثات واسعة المدى . يرجع ذلك في العادة إلى الوعي المتبادل بين طرفي
الحديث (إلا في محادثة تليفونية أو نحوها) مؤيدا بالحضور التخاطبي الطبيعي .
ويؤدى عنصر فورية التبادل في الموقف الاتصالي إلى اعتماد كبير على العناصر
intertextuality وهو المبدأ الذى تنشأ به النصية لأى نص بعينه من خلال
التفاعل بين هذا النص والنصوص الأخرى فالذى يعدّ متسايا بالسبب
والالتحام والقبول في المحادثة قد يختلف عما يتسم بهذه المعايير في الصور
الأخرى من الاتصال . ويردد المؤلف هنا مرة أخرى أن للنصوص في الخطاب
طابعا مزدوجا إذ تعدّ النصوص عملا action وعملا بعديا meta - action أى
وسيلة رقابة شفوية على ما قام فعلا من الأعمال والمواقف وهاتان النظرتان
تؤديان إلى طرق مختلفة للبحث سعيا إلى دراسة المحادثة . أما أن المحادثة عمل
فذلك فهم بدأه السلوكيون بزعمهم أنها تجمع بين مثير واستجابة ثم حل محل
هذه النظرة الضيقة بحث فى تبادل نوبات الحديث مما يمثل فعلا ورد فعل
بوصفهما مكونين لنظام الحديث ثم جرى أخيرا بحث فى أعمال المحادثة من
حيث الكيفية التى يتم بها التخطيط لوصول الناس إلى أغراضهم بهذه الأعمال
وأما أن المحادثة عمل بعدى فذلك أن هناك التزاما من الباحثين بعلاج المحتوى
والموضوع ومن ثم يتسم الاقتراح من هذه القضايا فى البداية - بعض التردد
لعدم وجود مناهج عامة للنظر إلى المعنى ولأن الوصول باستعمال الإجراءات
المعتادة فى البحوث اللغوية بالوصف التجريدى للجمل غير ممكن إلا بالنسبة

للقليل من النتائج وقد ندخلت مناهج أخرى مثل علم الاجتماع والذكاء الصناعي لإحداث بعض التقدم فأصبح الموضوع والمحتوى بالتدرج عرضة للاستكشاف .

ومن المبادئ العامة في المحادثة أن من شأن المرء ألا يخبر الناس بما يفترض أنهم يعلمونه وخلافا لهذا المبدأ ربما يكون من الأدق أن نقول إن الكثير جدا من مادة المحادثة معروف فعلا لكل المشاركين فيها أما المجهول فهو التكيف المحدد لنموذج عالم النص في الخطاب لأن ثمة ماهو جديد من التجميعات والقيود والتعديلات أو التوجيهات . وتختلف المحادثة عن الأنواع الأخرى من النصوص وبخاصة من حيث اعتمادها على تأثير الموقف سواء أكان الموقف حاضرا أم مشتركا في الماضي ويمنح هذا الطابع المباشر لدلالة الموقف قدرا هائلا من المرونة للمحادثة . ومن الممكن التفريق بين نوعين من أنواع الخطاب أولهما ما غايته الاستدعاء invoking أى طلب ما يفترض أنه معروف لدى المشاركين في المحادثة وثانيهما الأعمال التي غايتها الإعلام information إما بإدخال تعديل على أمر معلوم أو عرض معلومات جديدة . وهذا تفريق بالدرجة لا بالتقابل وهو لا يوجد في مادة المحادثة من حيث هي ولكنه يوجد في نظرة المشاركين في المحادثة إلى هذه المادة ونظرة بعضهم إلى بعض ثم يعرض المؤلف بعد ذلك لأمر منها (١) أن تحديد موضوع المحادثة يتم بالرجوع إلى كثافة تكيف العلاقات الفكرية في نماذج عوالم النص فقد لا يكون لعبارة واحدة في المحادثة موضوعها الخاص بل ربما تعرض مادة تشول إلى أن تصبح بذاتها موضوعا للمحادثة إذا جرت تسميتها في العبارات اللاحقة (٢) إذا اتخذ أحد الشركاء في المحادثة مبادرة مافی كلامه فلربما جعل الآخرون مساهماتهم على صورة اتصال استرجاعي Communication feedback (٣) تفهم قضية تناوب الكلام في المحادثة بالتوازي مع نسياب الموضوع وأدوار أطراف الحديث في الأداء (٤) يمكن للتناوب أن يعتمد على توزيع المعلومات بين أطراف الحديث فإذا كان ثمة من يعرف سعة الإحاطة بالموضوع فله الحق أن يسمعه الآخرون إذا ورد

الموضوع في مجرى المحادثة (٥) تؤدي الإجراءات المشروطة من لدر أطراف الحديث بغية تحقيق الالتحام إلى اقتصاد في المحادثة

ثم يتقل المؤلف إلى موضوع القصص فيرى أن البحث في مجال القصص يرهض بالاتجاه العام الذي يتسمى إليه كتابه هذا وكان سعى المناهج الأولى المستوحاة من البنيوية اللغوية في بحث موضوع القصص متجها إلى عزل الوحدات التي تتكون منها سلسلة ما عن هذه السلسلة. ثم أصبح النحو التحويلي فيما بعد مصدر إلهام ثم تحول الاهتمام منذ عهد قريب من الوحدات والصيغ المجردة إلى الصياغات المعرفية في فهم القصص وهكذا يتعد الاتجاه عن التجريد من الصياغات السطحية وأشكالها لصالح النشاط الإنساني في استعمال النصوص وهذا اتجاه شمولي univevsal. ومن النتائج المهمة لهذا الاتجاه فهم كمية المعلومات السابقة التي يمكن استخدامها من لدر طالب الفهم. وانتهى الأمر إلى إيضاح أن المشروعات بوصفها أنماطا شاملة للمعرفة تنطبق على القصص فيمكن للقرأ أن يعيدوا القصص المتسمة بالتخليط إلى ترتيب مناسب. ويجب أن يعاد ترتيب القصص التي تتشابك فيها الأحداث من سياقات مختلفة بحيث يلزم فيها الإبقاء على وحدة المشروعات المتزامنة الحدوث في كل سياق على حدة وينبغي لمشروع القصة خلال الربط الإجرائي بينها وبين نص القصة أن يتم تحديد هذا المشروع بوضوح، وأن يجري تعديله بحسب المناسبة. ويجب لأصغر عالم قصة أن يشتمل في أقل تقدير على مرحلتين يصل بينهما عمل أو حدث، ولكن عالم القصة يتطلب من أجل إثارة الاهتمام بناء يتم السعى فيه من أولى المراحل إلى آخرها نحو عدم إبرار هذا التقدم بين المراحل، بل يبغى لذلك أن يتم بحسب المجرى الطبيعي للأمور وعندما يكون عالم القصة مشحونا بالمسالك التبادلية ينبغي لراوى القصة وفارثها أن يعمل على المشاركة في حل المشكلات على صورة تتجافى فيها حلول الراوى عن حلول القارئ ولو لبعض الوقت. ويمكن للقصص أن يولدوا الشكوك باستعمال شخصيات فضفية ذات اتجاهات متعارضة فإذ كان قارى النص يحكم لعرض إحدى الشخصيات بأنه ذو قيمة إيجابية أصح شخصية

في نظره بطولية protagonist ومع عكس ذلك تصبح الشخصية شخصية الوغد antagonist .

ويقوم كل المشاركين في القصة (القاص والسامعون أو القراء وشخصيات عالم القصة) بأنشطة في مجال التخطيط والتنبؤ. فيجب على القاص (١) أن يخطط مسارات متناسقة لحالات كل شخصية وأعمالها (٢) أن يظهر العلاقة في القصة بين الأعمال والمشروعات الصالحة للاستحضار بالنسبة للشخصية المؤثرة (٣) أن يتنبأ ويراقب كيفية الاستحضار من لدن السامعين أو القراء لخطط الشخصيات أو كيفية إعادة بنائها مع توقع الأحداث والأعمال القادمة. وعلى القاص أن يتفوق في المشروع على السامعين أو القراء ليحافظ للقصة على إثارته للاهتمام. ويعرض المؤلف في النهاية نموذجاً لقصة شعبية قديمة من سافولك ظهرت في صحيفة إيسويتش في ١٢ يناير ١٨٧٨ ويجري عليها التحليل القصصي الذي يدعو إليه في هذا الكتاب.

وهنا نصل إلى الفصل التاسع والأخير وهو تطبيقات لإنشاء علم للنصوص تناولت المشروع التربوي ثم النحو التقليدي في مقابل اللسانيات التطبيقية ثم تعليم القراءة ثم تعليم الكتابة ثم تعليم اللغات الأجنبية ثم دراسات الترجمة ثم الدراسات الأدبية.

بالنسبة للمشروع التربوي يرى المؤلف أن الفكرة الداروينية الشاذة التي تسمى منحني الدرجات grade curve هي بنية إحصائية تتطلب التوازن بين أصحاب الدرجات المرتفعة من الطلاب وبين الفاشلين أو أنصاف الفاشلين، على حين يظل جمهور كبير من المتعلمين في الوسط. وبهذا تكون هذه الفكرة تشجيعاً على عدم احتساب الفشل مأساة شخصية بل تراه حالة عادية في التعليم. والذين يتعهدون من المربين بتشجيع الأداء المتفوق لجميع المتعلمين ومن ثم حصولهم على درجات مرتفعة يمكن أن يصبحوا غرضاً للجان الراضة لتضخم الدرجات بزعم أن هذا اختلال في توازن التدرج المفضل. أضف إلى ذلك أنه من النادر أن نجد عناية رسمية بإثارة موضوع اتصال المنهج أو عدم اتصاله بحاجات الأطفال واتخذ المربون موقفاً لفرض المعلومات يتمثل في قدر

كبير من الأعمال النمطية التي تعفيهم من الحاجة إلى بيان المراد منها، مع العلم أن الطريقة المنهجية إذا لم تشرح وتجرى مناقشتها بوضوح فلا يمكن أن تتم مراجعتها. ويرى المؤلف أنه على الرغم من سقوط المذهب السلوكي من حيث شرحه للمعرفة وللقدرة الإنسانية لا يزال التعليم في أمريكا مكيفا بكيفية سلوكية في الأساس. وكل ما هنالك أن الكثير من الجهد قد انصرف إلى اكتساب معرفة جذور اشتقاق الألفاظ وتلاوة الحقائق المتفرقة. ويحتل الاختبار والتقويم عالما قلقا يبدو كل شيء فيه إما صوابا وإما خطأ، مع العلم بأن النتائج التي تأتي عن إرغام المواد الإنسانية على الخضوع لهذه المنهجية نتائج مدمرة. وهكذا كان على القدرات اللغوية أن تقاس من خلال اختبارات نحوية، كما كان على تداريب الكتابة أن تقدر درجاتها من خلال جدول رياضية للأخطاء السطحية أو الانحراف عن الاستعمالات المحترمة. وينحط الأدب ويصاب بالفقر فيتحول إلى مباراة في نسبة الاقتباسات أو تحديد أسماء المؤلفين وسيرهم الذاتية. وباختصار يتم إحباط القدرة على الابتكار بطريقة غمطية يروغ بها عن هذه القدرة تميز الاستجابات الصائبة والمخطئة.

وفي رأى المؤلف أن التربية تسير من الناحية المعرفية في الطريق الخطأ كلما زاد اهتمامها بالمعلومات الوقائية على اهتمامها بالمعرفة العلائقية الفكرية. فعند الاهتمام بالنوع الأول من المعلومات يحشى ذهن المتعلم بطائفة من الحقائق العرضية التي تستعصى على التوحد في نظام ملتحم وعملي قوامه المعرفة بالعالم. وسرعان ما تنسى كل مجموعة من الحقائق السيئة الهضم بعد الامتحان مباشرة لعدم وجود الترتيب التنظيمي المطلوب من أجل التطبيق. وفي رأى المؤلف أن هذا الموقف الكئيب يمكن أن يتحسن كثيرا إذا تحول الاهتمام التربوي جميعه عن تذكر الحقائق إلى تنمية طائفة من المرتكزات القوية والمرنة من أجل اكتساب المعرفة وتطبيقها مع قطع النظر عن خصوص المحتوى من حيث العمل أو من حيث المتن. وينبغي لهذه المرتكزات أن تصبح هي المنطلق المعر لكل موضوعات المناهج طوال سنوات الدراسة كما ينبغي أن يعر في كل قاعة من قاعات الدرس عن محتوى المقرر من كل مادة تعليمية بصورة تعكس هذه

الأولوية كما ينبغي للحكم على أداء التلاميذ ألا يبنى على التمييز والمجازاة للأفراد، بل يجب أن يكون من أجل تشخيص أولويات التدريب وترتيبها ثم يذكر المؤلف واحداً وعشرين مطلباً لهذه الغاية ما بين قدرة وموقف عقلي ومرتكز عملي.

وبعد أن يشرح المؤلف مزايا ما يدعو إليه هنا يقول: إنه يرى أن نشاط استعمال النصوص هو مرتكز هذا المشروع التربوي لأن الإنتاج والاستقبال بالنسبة للنصوص ذات الكفاءة يتطلبان كل القدرات العقلية الإحدى والعشرين التي سبقت الإشارة إليها. ومن هنا نجد في العلوم المبينة على اللغة (ومنها بالطبع علم النص) مجالاً محورياً يمكن به للنمو العقلي أن ينسج من خلال منهج الدراسة. ويقترح المؤلف في هذا الفصل بعض النواحي التي يراها تستحق التفكير على الأقل: فمع أن تحويل الاهتمام وتغيير المنهج يستغرق الكثير من الوقت والموارد في البداية لا بد أن يمنحنا بمضي الوقت زيادة هائلة في القدرات وفي النجاح في التعليم. وسيكون أحد منابع الدعم للمعلم المهتم بالعمل مدخل جديد للوصول إلى تعليم يدعمه الحاسب الآلي الذي تطورت له برامج قوية وبخاصة من أجل تدريب مثل هذه القدرات التي سبق ذكرها ممتدة على مدى واسع من موضوعات منهج الدراسة كالجغرافيا والكيمياء والرياضيات والطب وتجميع الآلات. هذه البرامج نسق صارم من أنماط محددة للأسئلة والأجوبة المستقلة عن المادة. ويتم تصنيف المعلومات في هذه البرامج الجديدة لا بوصفها مواد للاستظهار لكن بوصفها شبكات تمكن المرشد الآلي من أن يعالج الحقائق بطرق مختلفة حتى يسأل أسئلة مرنة ذات صلات متبادلة، وأن يتناول بدكاء أنواعاً من إجابات الطلاب وأسئلتهم فلا يكون مجرد ناقل للحقائق بل يدفع الطالب إلى اكتساب مرتكزات التفكير في عمومها وتطبيقها كالمنطق السقراطي والتعميم انطلاقاً من مفردات الأمثلة والتفكير القياسي، بل التفكير حتى عند عدم المعلومات وتعد الأخطاء فرصة لإظهار الكيفية التي يمكن بها اكتمال الموازنة بين المرتكزات. وهناك تكافل آخر بين التربية وعلم النص هو أن اكتساب نوعي المعرفة الإنساني منهما والعلمي لا يمكن أن يتم إلا بواسطة خطاب حس التنظيم

ثم ينتقل المؤلف إلى الموضوع الثانى من هذا الفصل وهو «النحو التقليدى فى مقابل اللسانيات التطبيقية» فيقول: إن صبغ الأطفال بالصبغة الاجتماعية وتعليمهم قد تطلب على مدى آلاف السنين شيئا من التدريب اللغوى فلم يحدث إلا نادراً أن اتسم هذا التدريب فى بداية اكتساب اللغة عند الطفل بسمه التنظيم الاجتماعى institutionalized. بل إن التعليم المدرسى يبدأ فى سن يطمأن عندها إلى افتراض سبق الوصول إلى قدرة وتجربة كبيرتين. ولم يكن التعليم يعول كثيراً على كون اللغة نظاماً متشابكاً بقدر ما يركز على النواحي الإشكالية التى يرى أنها تتطلب التوجيه. ومن المؤسف أنه يصعب الوصول إلى التوجيه بدون وصف مناسب وإيضاح للغة. ولقد أخذ النحو التقليدى عن عدد من المنابع التى لا يمكن بصفة دائمة أن ينسجم بعضها مع بعض كالمنطق والفلسفة والبلاغة والأدب والاتجاهات العامة والنظرات الفردية لكل من النحويين بلغة النظم النحوية للغات الأخرى، والمثال الصارخ لذلك هو قواعد استعمال اللغة الإنجليزية. ولقد جعل اللسانيون المحدثون نقط الضعف السابقة سبباً لرفض مشروع النحو التقليدى كله، وأعلن البعض عن «تشييع جثمان النحاة» وأفرط فى إطراء الدقة والموضوعية فى مناهج اللسانيات إذ تعهد اللسانى بوصف اللغات كما هى لا كما ينبغى أن تكون فى نظر الجماعات ذات الواجهة، وجرى وصف كل لغة بحسب مقاييسها الخاصة لا بمقاييس اللاتينية. لكن على الرغم من هذه التحسينات المهمة اضمحل الأمل الوليد اضمحلالاً سريعاً بالنسبة لتطبيق اللسانيات فى مجال التدريب اللغوى. فقد اتجه خطاب اللسانيات إلى قضايا أخرى غير النحو التقليدى، ولم تعد اللسانيات صالحة للتوجيه اللغوى بأى صورة مباشرة. ذلك أن تحليل حالات النطق إلى بنى الوحدات الصغرى لا يهين وسيلة واضحة للكشف عن كيفية اختيار بدائل اللغة والانتفاع بها فى الاتصال. فاللسانيات تفترض وجود الاتصال على النحو الذى افترضه النحو التقليدى تماماً.

إن تنوع اللغة إلى «لغة» فى مقابل «كلام» أو إلى «مقدرة» فى مقابل «أداء» جعل اللغة بعيدة عن الاهتمامات العملية للمعلم، كما أن «وسيلة اكتساب

اللغة» وهى مفهوم غامض جرى افتراض أنه آلية داخلية لبناء النحو التحويلي فى الذهن الإنسانى لم تتحقق حتى هذه اللحظة لأن لها قوانين أكثر عددا وأشد تداخلا من أن يتم تعلمها بأية طريقة أخرى. وفى اعتقاد المؤلف أن فكرة «اللسانيات التطبيقية» ستسهم إسهاما مهما فى لسانيات التفعيل اللغوى -linguis- tic actualization فقط. لأن دراسة النظم المجردة للوحدات الصوتية والصرفية وأنماط الجمل لا يمكن إلا أن تمدنا بفكرة ناقصة عن العمليات اللغوية فى حالات الاستعمال لحاجتها إلى الكفاءة والتأثير والملاءمة لمطالب النصية فى موقف بعينه. ويتهى المؤلف إلى أن مهمة التوجيه اللغوى واحدة من أكبر القضايا المهمة فى المشروع التربوى كله، وأن الاستمرار فى الإصرار على التجريدات المستنبطة بعناية وجعلها الغرض العلمى الوحيد لدراسة اللغات يضع علينا عبء مسئولية الهرب من الالتزام بالتنمية العقلية والتعبير عن الذات بالنسبة لأطفالنا.

والموضوع الثالث من هذا الفصل «تعليم القراءة». ويرفض المؤلف موقف التعليم التقليدى للقراءة من حيث العمل على التعرف على الكلمات والجمل المقردة بسبب عدم وجود فكرة نافعة عن جانب التفعيل actualization من جوانب اللغة. ثم يؤيد الفكرة التى تقول على عكس ذلك: إن اكتساب المعرفة يتطلب توقعا استبطانيا وعمليات مناسبة لذلك تدمج المادة الجديدة بعضها مع بعض فى هيئة أنظمة ويرى من المعتاد والطبيعى بالنسبة لذوى الخبرة من القراء أن يحدثوا تغييرات فى الصور السطحية للاستعمال ومن العلامات على طلاقة القارئ الذى لا تقيده الصفحة المطبوعة بقيد الاستبعاد أنه قد يخطئ فى التسديد فيقرأ غير المكتوب ودراسة المقروئية (يسر القراءة) تتعلق بالتناسب بين الجهد الصياغى والمعلومات المتاحة أثناء النشاط فى القراءة مع وضع أمور فى الحسبان تتصل بالمفردات كالشروع والوضوح والدلالة الحسية وبالنص فى عمومه كحسن العرض والتنظيم والمحتوى ويشير المؤلف إلى خطأ جسيم لقياس المقروئية فى فهم طبيعة النصوص والنصية فتحديد درجة الصعوبة فى القراءة لا تحدده النظم الافتراضية فى كل المواقف الممكنة للنطق، ومر الخطأ أن نحتم للاستعمال

الدائم فى القراءة أن يكون لأسهل الأنماط حتى يتصف النص بالصلاحيه للقراءة. كما أن مبدأ الاقتصاد فى الجهد لا يصلح معياراً لكل الأنشطة الإنسانية ولقراءة النصوص بوجه خاص. ونحن عند قياس المقرئية بحاجة إلى التفكير فى كل العمليات التى توائم بين النص السطحى وصورته التحتية -un- derlying بوصفها ذات علاقة بالأمر. إن الأطفال الذين يجيدون أداء القراءة من حيث التعرف على الكلمات وتحديد (النظام الافتراضى - والمعجم) لا يصلون بالضرورة إلى حسن الفهم وتذكر مضمون الفقرة المقروءة كلها (النظام القائم - والنص). ويمكن الوصول إلى حسن الفهم وتذكر المضمون بمطالبة القارئ أن يخرعوا عناوين أو نهايات للقصص فذلك من الأمور الداعية إلى إجراء تنظيم فى كمل المعلومات واختيار كيفية ارتباطها بالموضوع.

ويقترح المؤلف نموذجاً لقياس الجهد المطلوب للقراءة من خلال افتراض أن المقرئية تتوقف على نوع المشكلات التى يعرضها النص (مثل الانقطاع فى العبارة السطحية أو نموذج عالم النص) وعلى الأهداف المطلوبة بواسطة حل هذه المشكلات. إن النصوص الأدبية والشعرية تشتمل غالباً على إشكالات تأتى عن إعادة تنظيمها للعالم وللخطاب الذى يدور حوله. غير أن مقرئية هذه النصوص تتمكن من البقاء مدة أطول مما تبقى النصوص الأخرى، ثم تبقى مقروءة بكثرة على مدى الأيام. وفى ظن المؤلف أن استعمال النص فى الخلاقة يعين كثيراً على حفز الأطفال لتعلم القراءة. ويتضح دور علم النص فى هذا المجال فى وجوب وضع نماذج متماسكة لصياغات القراءة واختبار المتغيرات التى يمكن أن تؤثر فى العمليات مثل: التعارض الداخلى فى النص أو فى عالمه ومدى التضارب بين النصوص أو عوالمها وبين المعلومات السابقة أو التوقعات ومدى وجود الحشو بين مستويات النصوص ومدى الخبرة الفردية فى القراءة ثم توزيع الانتباه ومدى التذكر. فىنبغى وضع كل ذلك فى الحسبان قبل قرار الصلاحيه للقراءة لأى نص بالنسبة لمستمعين معينين، وبذا نستطيع أن نقيس المقرئية بوصفها نسبية لا مطلقة ومن جهة الإجراءات العقلية لا من جهة النصوص السطحية.

والموضوع الرابع من هذا الفصل «تعليم الكتابة» ويرى المؤلف في هذا الصدد أنه ليس عليه أن يبحث عما يمكن أن تقدمه اللسانيات التطبيقية في هذا المجال بقدر ما يلزمه أن يبحث عما تتول إليه اللسانيات التطبيقية إذا كان لها أن تقدم شيئاً يستحق التقديم. وفي رأيه أن الأمور التالية موضع طلب: (١) عرض واقعي للأنشطة العقلية في مجال الكتابة (٢) عرض وتقسيم للخيارات والأنواع بالنسبة للطريقة التي يتم بها المكتوب في مقابل المنطوق (٣) عرض للكفاءة والتأثير والملاءمة النسبية للخيارات الكتابية في المواقف المقبولة (٤) عرض لإجراءات تطبيق خيارات الكتابة المتصلة بخطة ترمى إلى غرض ما (٥) نموذج لقرار منظم واختيار مبنى على كل ما تقدم (٦) منهجية تتماشى مع ذلك من أجل تقديم القدرات المطلوبة وتدريبها. ويرى المؤلف أن السبب في وجود نصوص مكتوبة مشوشة بصورة غريبة ينتجها الكثيرون من الكتاب غير المؤهلين هو تنافس المشروعات أى تضارب الوظائف في نظامين مختلفين هما الاتصال بالمواجهة في مقابل الخطاب العلني المكتوب كأن يربط الكاتب بالفاصلة بين جملتين مستقلتين. وفي رأيه أنه يجب أن يكون التركيز في منهج الكتابة ذي الأساس النظري الجيد متجهاً إلى الحفز واتخاذ القرار لأن المتعلمين الذين يصلون إلى مستوى تقويم ما يكتبون لا حاجة بهم إلى الاعتماد الدائم على تعليقات المعلم. إن تعلم الكتابة الجيدة هو تعلم الملاحظة بين أقصى قطبين للمعلوم والمجهول أو المتوقع وغير المتوقع أو بين التضارب والتوحد أو بين الاقتصاد والتبذير أو بين سهولة الصياغة وعمق الصياغة ثم يذكر المؤلف أموراً يعتمد عليها البحث في حقل الكتابة في المستقبل كالمناهج الواضحة والدراسات العملية والنماذج النظرية الموحدة للصياغة والجمع في التدريب العملي بين عمق النظرة في النماذج النظرية وبين مطالب التوجيه اللغوي

والموضوع الخامس من هذا الفصل التاسع «تعليم اللغات الأجنبية». وهذا العنوان هو المدلول المباشر لدى كثير من الناس لمصطلح «اللسانيات التطبيقية». وكانت نشأة هذا النوع من التطبيق في زمن الحرب العالمية الثانية بدافع معرفة لغات الأعداء وكانت العناية فيه بالكلام والاستماع أكبر من العناية بالكتابة

والقراءة. ويرى المؤلف أن الجهود فى هذا الاتجاه أخفقت على المدى الطويل، وأن المذهب السلوكى الذى ساد فى هذا التعليم أنشأ خندقا حصينا دون الوصول إلى النجاح بمنهج المثير والاستجابة بما لا نهاية له (من التكرار والمحاكاة وما يسمى الطريقة السمعية النظرية). وكان ذلك مع منع استعمال كل مادة تعين القدرات المعرفية للمتعلم كعرض أنظمة اللغة واطراداتها. ولقد مُنِع استعمال اللغة الوطنية فى قاعات الدرس تحت وهم أنها ستختفى أيضا من وعى المتكلم (أى أن عدم المثير يؤدي إلى عدم الاستجابة). وصحب ذلك اعتماد على التدريبات المملة على أنماط التراكيب وما تتضمنه من الجمل المصطنعة الفارغة التى يستبدل فيها بعض الكلمات ببعض مما لا يحتمل أى شبه بالاستعمال الطبيعى للغة. وتم اقتراح وضع قواعد صوتية يُدرَّب بها المتعلمون على الاستجابة لمثيرات اللغات الأجنبية دون معرفة ما يقال. هذه الطريقة (السمعية النظرية) تفحصها الكفاءة بصورة مروعة لأنها لا تغطى كما هو واضح إلا مدى ضيقا غير واقعى من المواقف، وتجعل المتعلم عاجزا عن الاتصال الفعلى، ولا تتناول مع الاستقصاء إلا النواحي السطحية للأصوات والوحدات الصرفية والعلاقات النحوية ثم لا تفعل ذلك إلا من خلال جمل لا تعنى بالموقف.

ولاشك لدى المؤلف فى أن تعقيدات تعليم اللغة الأجنبية فى محيط قاعة الدرس كثيرة بدرجة مخيفة، وقد يتم علاجها بإعادة تنظيم المناهج. وأول شئ أنه من الواضح أن ظروف التعليم لا تكفى بأى حال لتعليم اللغة بكل تفاصيلها، ومن هنا يقترح المؤلف تصميمًا لنظام متشابه ذى قيود مصطنعة يستعمل بواسطة قواعد واختيارات مطلقة إطلاقًا تاما. وتتمثل طاقة القواعد والاختيارات فى قدرتها على تناول مجال واسع من الحالات ذات العمليات البسيطة. واتصاف النحو بالطاقة يعدّ علامة على أن القواعد يمكن أن تولد أكبر عدد من العناصر فى المصنوفة (الجدول الصرفى) أو الأنماط النحوية بأقل قدر من خطوات التوليد. أما الطاقة بالنسبة للمفردات فإنها تكون لعناصر نستعمل فى التعبير والشرح والتحديد بالنسبة لأكبر عدد من المفاهيم. وقد تؤدي هذه

المعايير إلى الحد من تقبل الألفاظ الغريبة أو القواعد التي تنتمي إلى أسلوب كلامي متأق أكثر مما ينبغي

من الأمور الجوهرية الأخرى تعليم النظم الافتراضية دون نظر إلى مرتكزاتها في التفعيل (وضع اللغة في حالة استعمال فعلى)، فإذا أمكن للأداء أن يتغلب حقا على النظم الافتراضية فليس يمكن الاستغناء عن رعاية المواقف الاتصالية حتى بالنسبة لتعليم اللغة الأساسية. وفي المحادثات العارضة قصور عن إظهار صورة القواعد التي يصرف الكثير من الجهد على عرضها في قاعة الدرس. لذا يقترح المؤلف استبدال الأفلام التي يمكن أن تعرض الموقف الاتصالي الموحد بالتمون التعليمية التي تنقصها هذه الميزة. وما يعد وسيلة مناسبة ورخيصة أجهزة العرض التي تشتمل على مسجل صوتي. أما التدريب على الصيغ التي لا تحمل معنى فينبغي أن يتحول قدر الإمكان من قاعة الدرس إلى المراحل النهائية للتعليم بواسطة الحاسب الآلي.

وسادس موضوعات هذا الفصل «دراسات الترجمة». وفي رأى المؤلف أنه يمكن للسانيات النص أن تقدم مساهمة لدراسات الترجمة بعكس اللسانيات التقليدية التي تعنى بالنظم الافتراضية لأن الترجمة من أمور الأداء. وليس امتلاك النحو والمعجم فقط كافيا للقيام بالترجمة بسبب الحاجة إلى الترابط في استعمالات اللغة، فالحاجة ماسة إلى معرفة واسعة بكيفية تنظيم الأحداث والمواقف في العالم، وربط بعضها ببعض. والمجال المركزي لدراسة الترجمة هو اللسانيات التقابلية ويأتى مبدأ إمكان الترجمة من أن الناس شركاء في عالم التجارب وربما كانوا شركاء أيضا في مرتكزات صياغية شاملة. وترتبط هذه العوامل بعلاقات غير متقابلة asymmetrical مع الخيارات السطحية لكل لغة على حدة وهذه العلاقات من التعقيد بدرجة لا يحتمل معها استنتاجها من العبارة السطحية بمفردها ولا يمكن في نظر لسانيات إجراءات التفعيل أن يتساوى النص وترجمته لا من حيث الشكل، ولا من حيث المعنى المعجمي للمفردات. ولكنه يوجد فقط في تجارب مستقبلي النص فالترجمة إذن أمر من أمور التناصر تعمل الوساطة بين الأنظمة فيها عملها بين الأنظمة المتشابكة في

اللغات المختلفة. ويأتى الخطر من أن المترجم قد يفرض تجربته بوصفه مستقبلا للنص ويزعمها التجربة الوحيدة للنص. ويحدث هذا كثيرا فى النصوص الأدبية والشعرية إذ يتلاشى تعدد الوظائف والمعانى فى الغالب. ويمكن بدلا من الجدل حول الترجمة الحرة فى مقابل الترجمة الحرفية أن نجد تقابلا حقيقيا بين ترجمة مبنية على فهم مستقبل النص وترجمة مبنية على فهم المترجم نفسه، وسنجد الأولى فقط يمكن أن تدعى لنفسها تساويا فى الاتصال. ولا يمكن الحكم فى مسألة الكيفية والاحتمال فى شأن المحافظة على المبنى والمعنى إلا فى مثل هذا الإطار.

والموضوع السابع «الدراسات الأدبية». ولقد كانت الدراسات الأدبية مدة طويلة هى الفرع الرئيسى الذى يعنى ببحث النصوص الكاملة، ولكن المناقشة فى إطارها لم تعتمد على أى نماذج نظرية متناغمة أو واضحة للنصوص وإجراءاتها. فطبيعة النصوص الأدبية والشعرية تفرض التداخل على بناء هذه النماذج. ولم يكن فى متناول الدارسين أن يحددوا المعايير التى يرجع إليها فى البدء على حين تغلب الاعتراف بأن هذه النصوص تمثل انحرافا عن معيارها. وكان اتضاح هذه الأمور من خلال محاولة افتراض وجود نحو تحويلى للنصوص الأدبية. وقام الجدل بأن مجموعة من القواعد التحويلية الإضافية يمكن أن تزداد على النحو المعتمد للوصول إلى التسليم بمطالب النصوص الأدبية والشعرية. وهناك اعتراضان على ذلك: أولهما أن النحو الواسع بهذه الطريقة سيحكم بصحة كل شئ فيعجز عن إيضاح أى شئ. والثانى أن كفاءة النصوص الأدبية والشعرية تنشأ من التعديلات التى تعترى أنظمة اللغات من أجل المناسبة الإبداعية التى قوامها تعديل الأنظمة لغرض أدبى أو شعرى ما. فعندئذ يمكن للمرتكزات المؤثرة أن تكون بسيطة هكذا: (١) أقحم على نظام نص قائم ما مسلكا غير نظامى (مثلا: خليطا غريبا من الأفكار والعبارات) (٢) اختبر عنصر التشويق فى التركيب الناتج (٣) اختبر عنصر المناسبة فى التركيب من أجل النظرات التوفيقية بين الأنظمة التبادلية فى العالم والخطاب حول العالم.

يمكن الوصول إلى مفهوم الأسلوب أيضا بوصفه مسألة أدبية من خلال هذه

المسالك المقترحة كأن تكون نشأة الأسلوب نابعة من إجراءات الموازنة بين المستويات المختلفة من الأنظمة المعنية ومع ذلك إذا أردنا أن نصور الأسلوب تصويراً كاملاً وجب أن ننظر في كل الموازنات بين مراحل المشروع والتجريد وصولاً إلى تسطير النص السطحي ثم يشير المؤلف إلى قاعات درس تجريبية كانت تحت إشرافه وأثر تنفيذ برنامجه هذا في قدرات الطلاب.

ثم نصل إلى كلمة أخيرة للمؤلف يدعو فيها إلى إنشاء علم للنصوص ويتوقع أن تطوير النظريات والنماذج ذات التفاعل المتبادل من خلال ترابط العمليات فيها بين نظام ونظام سيظهر أن الفصل بين أنظمة اللغة يزيد التعقيد في الواقع ولا ينقصه ومن ثم يثق بأن علم النصوص الذي حاول عرضه سيتقدم بسرعة أكبر مما تسمح باعتقاده منظورات اللسانيات التقليدية. وسوف تشمل المنظورات الجديدة على قضايا أوسع، وأكثر تنوعاً وحيوية، كما تقترب في الوقت ذاته من فهم الإجراءات القوية للمعرفة والتعبير لدى الإنسان.

مقدمة السلسلة

بقلم : روى فريدل . محرر السلسلة

هذه السلسلة من المجلدات تهيئ منبرا لتلاقح الأفكار فى فروع متشعبة متعددة يهتم جميعها بالخطاب discourse : سواء من حيث فهم الكلام المشور وتذكره، أم من حيث تحليل الحوار، أم تكوين نحو للنص، أم تمثيل اللغة الطبيعية بواسطة الآلة الحاسبة، أم مقارنة الجملة الاتصالية عبر الثقافات، أم موضوعات أخرى ذات علاقة بما سبق . إن المشكلات التى تنشأ عن المواقف ذات الجمل المتعددة والمناهج الضرورية للنظر فى هذه الجمل إن لم تكن دائما مقصورة على مجال الخطاب فإنها لاتزال متميزة إلى درجة كافية من جهة الطريقة المنظمة للتفاعل العلمى الذى جعلته هذه السلسلة أمرا ممكنا .

إن الدعوة موجهة إلى المشتغلين بدراسة الخطاب من وجهة نظر اللسانيات الاجتماعية وعلم اللغة النفسى والمنهجية الإثنولوجية وعلم الاجتماع اللغوى وعلم النفس التربوى (مثلا : تفاعل المعلم والتلميذ) وفلسفة اللغة وعلم لغة الحاسبات الآلية والفروع المتصلة بما سبق أن يتقدموا بمخطوطات إلى محرر هذه السلسلة سواء أكانت هذه المخطوطات فى حجم ملخصات أو كتب، كما يوضع فى الحسبان كذلك تلك المجموعات المحررة لأصول البحوث المقدمة إلى المؤتمرات .

إصدارات السلسلة من المجلدات :

المجلد الأول : Discourse production and comprehension. Roy

Freedle (ed) 1977

المجلد الثانى : New directions in discourse processing. Roy O.

Freedle (ed) 1979

The pear stories. Cognitive, cultural, and linguistic aspects narrative production. Wallase I. chafe (ed) 1980 المجلد الثالث

Text, Discourse and process: Toward a Multidiciplinary Science of Texts. Robert de Beaugrande, 1980 المجلد الرابع .

عرفان

لقد اتضح من إعداد هذا الكتاب (فاطمأنتت أنا على الأقل) أن ما قلته فى الفصل السابع - ٢ - ٧ من أن إنتاج النص عملية صياغة لم يكن القصد منه أن هذه العملية تتضمن فى ذاتها نقطة اكتمالها؛ فلا بد لمتج النص سواء أطلب أم أوجز أن يتوقف وينهى عملية الصياغة. وما أنا بالمستطيع أن أحصى العدد الذى عرفه تنوع صور هذا الكتاب أو بعض أجزائه خلال ما يقرب من ثلاث سنوات من العمل المفصل، غير أننى يمكن لى أن أعبر عن عرفانى بصنيع من كانوا أدلاء سفرى خلال هذا الإقليم الواسع والسيئ التخطيط، وذلك لما قدموه من تجربة ونصيحة ومعونة. فلقد أفدت إفادة كبرى من الفرصة التى تهيأت لمناقشة قضايا متشعبة من: آلن بادلى، وماكس كريسيويل، وتيون فاندايك، وولفجانج دريسلر، وتشارلز فيلمور، وكن ويتا جودمان، وبول جريس، وبوزبرت جردين، وبير هارتمان، ورونالد هارفيج، ودون هيرسن، وهانز هيرمان، وولفجانج إيسر، ووالتر كيتسن، ووالتر أ. كوخ، وبل مان، وجيم ميهان، وديتر ميتزنج، وبونى ميير، وماريا نواكوفسكا، وباربرا بارتى، ودان بول، ويانوس بيتوفى، وولفجانج برينتز، وهانس رايزر، ورونالد بوزنر، وجيرت ريكهايت، وسيفريد ج. شميدت، وبوب شيفر، وبوب سيمونز، وبرهارد سواركا، وبول فاينجارتتر، وهارالد فاينريسن، ومانفريد وتيلر. وبل وودز. فالأساتذة دريسلر وهارتمان وبيتوفى ألقوا نظرة على الصورة قبل الأخيرة من هذا العمل، وعلقوا عليها، وقد أدرتها بينهم فى نسخ طبق الأصل. والشكر الخاص حق لمايك سميث لدعوته إياى أن أغير ترقيمى السابق ببطاقات لخدمة الذاكرة إلى ما وضعته من الجداول الإيضاحية. وكذلك حق الشكر لجينيفيف ميلر، وزوفيا سولكزك لأنهما اكتشفتا ثم مَحَتَا آلاف من الأخطاء الطباعية، ومظاهر التضارب فى المخطوطة فوسائلى الصياغية لا تتسع لتشمل دقة الطباعة) أما فيفيان فيليكس فقد أعدت قائمة الأعلام ولقد كان رؤساء

الأقسام العلمية التي أعمل بها وهم ديف بنسيلر في ولاية أوهايو، ووارد هيلستروم، وميل ينو في جامعة فلوريدا ذوى تقدير طيب، إذ أعفوني من حمل ساعات دروسى . وأخيرا تعلمت إلى درجة لا حد لها من المناقشات التي تلت محاضراتى التي استضافتها أقسام اللسانيات ومعاهدها وعلم النفس وعلم الاتصال والترئية وعلم الحاسب الألى فى جامعات أريزونا وبرلين وييليفيلد ودوخوم وكولورادو وفلوريدا وميونىخ وساربروكن وتكساس وتراير وفيينا.

تطوير وتنمية

١ - عقدت العزم في أواخر عام ١٩٧٦ على إنتاج «مقدمة للسانيات النص» بالتعاون مع ولفجانج دريسلر الذي صادفت مقدمته (a ١٩٧٢) استقبالا حسنا، ولقد وصلت بالتدرج إلى تقدير الطبيعة الخاصة لهذا العمل الذي عزمت على إنتاجه ثم تقديمه للناس بوصفه حقلا لم يتم اكتماله في الحقيقة أو تقريره بأى حال من حيث هو حقل للبحث. وكان الحل الذي جاء به البروفيسور دريسلر هو أن نوسع مجال اللسانيات ليصل إلى إقليم النصوص غير أن هذا المدخل بدا ضيقا جدا بالنسبة إلى منظور ١٩٨٠ فمن الواضح بدرجة كافية في الوقت الحاضر أننا لا نستطيع أن نتناول النصوص من خلال وصفها بأنها وحدات أكبر من الجمل، أو بأنها جمل متوالية في سياق ذلك بأن الخاصية الأولى للنصوص من باب أولى هي كونها ترد في الاتصال ولربما يأتي أحد النصوص على صورة كلمة واحدة، أو جملة واحدة، أو مجموعة من الأجزاء، أو خليط من البنيات السطحية. ويترتب على ذلك أن توسيع نطاق دراسات الجملة بحيث تشمل النصوص لا بد أن يفقد النصوص عددا من الأمور الحيوية، وأن يسبب مشكلات عملية خطيرة (قارن: بوجراندي ١٩٧٩ k).

٢ - لقد جاء المجلد الحاضر نتيجة لمحاولاتي أن أحدد حقل دراسات النص، وأضع له الخطوط العامة من حيث هو نشاط إنساني. فلقد كتبت لأوحد البحوث التي تتناول ذلك من مجالات متصلة باللغة، كعلم النفس المعرفي، والاجتماع اللغوي، والحاسب الآلي (مع المجال الذي يعد فرعاً عليه وهو الذكاء الاصطناعي) وربما دفعتني مطالب هذا التجميع الواسع النطاق إلى بعض الاستعمالات غير المتوقعة للبحوث المتاحة يجب أن أتحمّل المسؤولية الكاملة عن كل ما استخرجته هنا من مقترحات ونتائج.

٣ - وأستطيع هنا أن أقدم مجرد خطوط عامة لتطور لسانيات النص (للحصول على تفصيل أكثر قارن^(١) بيتوفى ١٩٧١ a؛ ودريسلر ١٩٧٢ a؛

(١) أنا أستعمل «قارن» هنا لأشمل بها عددا من الإشارات إلى الأفكار الغريبة من مساهمات البحث

وهارتمان ١٩٧٢ و١٩٧٥، وفريز ١٩٧٢، وشميدت ١٩٧٣؛ ودريسلر وشميدت ١٩٧٣؛ وكولبير وكلاين ومير - هارتمان ويتزر وسييرت ١٩٧٤؛ وجولش وريبل ١٩٧٧؛ وريزر ١٩٧٨؛ ويوجراند ودريسلر ١٩٨٠). ومن الممكن أن يتعرف المرء على ثلاث مراحل عامة لهذا الحقل ذات حدود زمنية غير متميزة (للحصول على تقسيم مختلف عن ذلك انظر ريزر ١٩٧٦). ففي المرحلة الأولى التي استمرت حتى آخر الستينيات لا نجد غير إشارات تلمح إلى أنه ينبغي للنص أو الخطاب أن يكون أساسا للدراسات اللسانية (مثلا: إنجاردن ١٩٣١؛ وبوهلر ١٩٣٤؛ وهيلمسف ١٩٤٣؛ وهاريس ١٩٥٢؛ وبايك ١٩٥٤^(٢)؛ وكوسيريو ١٩٥٥ - ١٩٥٦؛ وأولدال ١٩٥٧؛ وكارلسين ١٩٥٩؛ وسلاما كازاكو ١٩٦١؛ وهارتمان ١٩٦٤؛ وفاينريش ١٩٦٦ a). ولكن هذه الآراء لم تؤثر في مسيرة اللسانيات المألوفة، لأن أصحاب المناهج المتداولة اتجهوا اتجاها معاكسا لاشك فيه. وذلك أن الانهماك في النظر إلى الوحدات الصغرى والجمل المفردة أدى بطبيعة الحال إلى الانصراف عن دراسة النص الكامل.

٤ - وفيما حول عام ١٩٦٨ تلاقى آراء طائفة من اللسانيين الذين استقل بعضهم عن بعض في الغالب حول فكرة «لسانيات ما وراء الجملة» (منهم على سبيل المثال: هايدولف ١٩٦٦؛ وبايك ١٩٦٧؛ وكريمز ١٩٦٨؛ وديك ١٩٦٨؛ وهارفيج ١٩٦٨؛ وحسن ١٩٦٨؛ وباليك ١٩٦٨؛ وآيسنبرج ١٩٧١؛ وكوخ ١٩٧١)^(٣). ولقد تركز الانتباه على موضوعات كان الكلام عنها ممكنا بواسطة مفردات من لسانيات الجملة، لكن دون الوصول إلى حلول مقنعة. وكان الاتجاه السائد بالطبع هو النظر إلى النص من حيث هو جمل متوالية (انظر مثلا: ووتر هاوس ١٩٦٣؛ وهاربر ١٩٦٥؛ وهايدولف ١٩٦٦؛ وهويلر ١٩٦٧؛ وهاربروسو ١٩٦٩؛ وآيسنبرج ١٩٧١) أما في وقت متأخر فقد جاءت الإشارة على أي حال إلى أن هذا الاتجاه الفكري لا يمكّننا إلا من رؤية

(٢) بايك (١٩٥٤) هو الآن جزء من بايك (١٩٦٧).

(٣) إن كتاب آيسبرج (١٩٧١) هو مراجعة لمقال نشر في الأصل بمجلة Replik ١٩٦٨/٢، أما كتاب كوخب

(١٩٦٧) فهو رسالة للتأهيل habilitation اكتملت في وقت مبكر من عام ١٩٦٦

جزء فقط من جملة المميزات المهمة للنص . (قارن: فاندايك ١٩٧٢ a: ٧ ؛ وهارفيج ١٩٧٤ : ١٠٠ والتي بعدها؛ وكيثش ١٩٧٤ : ٧٩؛ وفاينريش ١٩٧٦ : ١٤٨؛ وفاندايك ١٩٧٧ a: ٣). وكانت العقبة الكبرى أن وحدة النص ظلت غامضة.

٥ - وكذلك شهد عام ١٩٦٨ انشقاقا بين ممثلى النموذج التحويلي الذى كان سائدا حتى ذلك الوقت، وأصبح من الواضح أنه حتى المسائل المحدودة التى تناولها التفكير ما كان من الممكن أن يحاط بها إحاطة تامة فى حدود المناهج السائدة. وهكذا أعلنت اتجاهات مثل «نحو الحالات» case grammar (فيلمور ١٩٦٨)، و«الدلالة التوليدية» generative semantics (لاكوف ١٩٦٨ a، و١٩٦٨ b، و١٩٦٨ c، وماكولى ١٩٦٨ a، و١٩٦٨ b) عدم اقتناعها بالتناول المعتاد لمشكلة المعنى فى النحو، ولكن الميزات الأساسية ظلت كما هى. واستمرت المناظرة (كما يقول هاوارد ماكولى ١٩٧١ : ١٧٨) بواسطة استعمال الأفكار العامة للسانيات تشومسكى، وكان موضع الخلاف هو استقلال النحو وما نتج عنه من بنية عميقة (قارن: الفصل الثانى - ١ - ١٧). غير أن الكثير من المسائل الضرورية الأخرى كالتوسع فى الدراسة من الجمل إلى النصوص لم يثره أحد، وبذا ظل الموقف غير مستقر، ولم يؤد الوعى المتنامى بعدم كفاية النحو التحويلي إلى شئ سوى المراجعات المستمرة التى حاولت قدر الطاقة أن تحافظ على النظرة القديمة. (مثلا: النظرة النموذجية الموسعة the extended standard theory)، وكانت همهمات الاعتراض من الوضوح بدرجة لا يمكن التغاضى عنها. ولقد ختم روبرت ب. ستوكويل كتابه (١٩٧٧ : ١٩٦) عن النحو التحويلي بملاحظة تنبأ فيها بأن الباحثين سيصرون بقوة على قبول أى تفسير أو قاعدة أو قانون يعلمون أنه على خطأ لمجرد أنه ليس لديهم تفسير غيره.

٦ - وكانت سنة ١٩٧٢ بشيرا بمرحلة جديدة من البحث فى اتجاه نظريات بديلة مما سبقها فى حقل اللسانيات أكثر مما كانت مراجعة للنظريات القديمة. وجاءت المؤلفات الجديدة نقدا لأسس الدراسات النحوية المبنية على الجملة، فأدت إلى مقترحات بأفكار جديدة (قارن: بيتوفى ١٩٧١ a؛ وكونو ١٩٧٢؛

وجندن ١٩٧٢؛ ودريسلر ١٩٧٢ a؛ وفاندايك ١٩٧٢ a؛ وشميدت (١٩٧٣). وأعلنت اللسانيات الاجتماعية معارضتها للتجريدات القديمة غير المرتبطة بموقف ما، وأشارت إلى ضرورة التفاعل الاجتماعي في داخل الجماعة اللغوية (قارن: جوميرنس وهيمس ١٩٧٢؛ ولايوف ١٩٧٢ a و١٩٧٢ b). وواجه المشتغلون بالحاسب الآلى مطالب عمليات محاكاة اللغة الإنسانية في الحاسب الآلى (قارن: وودز ١٩٧٠؛ وسيمون وسلوكوم ١٩٧١؛ وشارنيك ١٩٧٢؛ وكولينز وكويليان ١٩٧٢؛ وفينو جراد ١٩٧٢؛ وشانك وكولبي ١٩٧٣). واستقر علماء النفس على دراسات الذاكرة (قارن: كيتش ١٩٧٢؛ وتولفينج ودونالدسون ١٩٧٢؛ وكيتشن وكينان ١٩٧٣) التي أصبحت آخر الأمر مهمة بالنسبة للنصوص (قارن: كيتشن ١٩٧٤؛ وفريدريكسن ١٩٧٥؛ ومير ١٩٧٥). هذه المطالب العلمية المتبادلة بين النظريات والنماذج كانت الدافع الأكبر في مجال تطور لسانيات النص. ومن الواضح أن هذه العلوم تسعى إلى تحقيق ما هو أكثر من مجرد وصف بنيات الجمل، فهي تهتم بالعمليات التي بواسطتها يتحقق استعمال اللغة الإنسانية. وفي يقيني أن أجعل مناقشاتي في هذا الكتاب تعكس هذا الاتجاه.

٧ - ولقد يكون مما يصرف الانتباه عن مجرى هذه المناقشة أن أقدم عرضاً تاريخياً للمشروعات والمقترحات الفردية، لأن ربط هذه الأمور الفردية بعضها ببعض ربما استعصى على الوضوح. غير أنني على أى حال أوصى بالاطلاع على عروض من هذا النوع. فمن أجل لسانيات النصوص ذاتها يمكن الرجوع إلى: دريسلر (١٩٧٢ a)؛ وفريز (١٩٧٢)؛ وشميدت (١٩٧٣)؛ ودريسلر وشميدت (١٩٧٣)؛ وكولبير وآل (١٩٧٤)؛ وهارفيج (١٩٧٤ و١٩٧٨)؛ وهاتمان (١٩٧٥)؛ وكولتهارد (١٩٧٧)؛ وجوليس وربيل (١٩٧٧)؛ وجونز (١٩٧٧)؛ ودريسلر (١٩٧٨)؛ وجندن (١٩٧٨)؛ وجروس (١٩٧٨)؛ ونوث (١٩٧٨)؛ ورايزر (١٩٧٨)؛ وبوجراند (١٩٨٠ a)؛ وبوجراند ودريسلر (١٩٨٠) أما من أجل علم النفس اللغوي فأنا أذكر كيتش (١٩٧٤) و (١٩٧٧ a)؛ وهورتمان (١٩٧٦ و١٩٧٧)؛ وج لوفتوس وإ. لوفتوس

(١٩٧٦)؛ وهـ. كلارك وإكلارك (١٩٧٧)٠، وفريدل (١٩٧٧ و ١٩٧٩)؛ وروزنبرج (١٩٧٧). وانظر بالنسبة إلى علم اجتماع اللغة جومبرتس وهيمز (١٩٧٢)؛ وديتمار (١٩٧٦)؛ وفيريك (١٩٧٦)؛ وشارنياك وكولبي (١٩٧٣)؛ ومينسكى وبابت (١٩٧٤)؛ وبورو وكولينز (١٩٧٥)؛ وشارنياك وويلكس (١٩٧٦)؛ وجولد شتاين وبابت (١٩٧٧)؛ وروميلهات (١٩٧٧ a) وويلكس (١٩٧٧ B)؛ ووينستون (١٩٧٧)؛ وووكر (١٩٧٨)؛ وفيندلر (١٩٧٩)؛ وفعاليات 2-TINLAP. وبالنسبة لفلسفة اللغة يمكن الاطلاع على كريسويل (١٩٧٣)؛ وجريفندورف وميجل (١٩٧٤)؛ وروتاور (١٩٧٤)؛ وفاندايك (١٩٧٦).

٨ - ولقد اضطرت بغية الإحاطة بهذا الحقل على صورة ما إماً إلى تأجيل الإشارة إلى بعض الاتجاهات الرئيسية فى البحث، وإما إلى استبعادها من الخطة. فلم أتناول المناهج المفصلة لدى هانس جليتنس (١٩٥٢ و ١٩٧٣)، ولم أحدد دور العمل التفكيكى - de constructionist كما يتمثل لدى جاك دريدا (١٩٦٧ a و ١٩٦٧ b و ١٩٧٢ و ١٩٧٤) (وئمة عرض نقدى فى همفر (١٩٧٦). ولم استطع الولوج فى مجال النحو الشمولى universal grammer المأخوذ عما كتبه الراحل ريتشارد موتاجيو (١٩٧٤) (وهناك خطوط عامة لذلك معروضة فى لوينر (١٩٧٦).

٩ - وئمة عيان آخران فى هذا العمل لابد من ذكرهما: الأول أننى قصرت مدى اكتشافى على اللغة الانجليزية لآتجنب إيجاد المصاعب للقراء غير المشتغلين باللسانيات. وكثير من نواحي النصية Textuality فى لغات أخرى يختلف بعضها فى نُظْمه اختلافا تاما عن اللغة الانجليزية جرت مناقشته لدى جريمس (١٩٧٥)؛ ولى (١٩٧٦)؛ ولو نجيكر (١٩٧٦)؛ وجريمس (١٩٧٨). والثانى أننى لم أتناول بأى قدر من التركيز ذلك الدور الحيوى الذى لا ينكر لتغنيم النص Text Intonation (قارن: هاليدى ١٩٦٧ C وليهيسست ١٩٧٠ وبرازيل (١٩٧٥). وأظن أن تغنيم النص يتطلب أن يُقدّم له بنوعين من الأعمال الإضافية: أولهما يعكس منحنيات التنغيم (قارن: هاليدى ١٩٦٧ C؛ وبرازيل

١٩٧٥؛ وتاكيفوتا ١٩٧٥). ويضبط ثانيهما علامات النبر بسبب الحاجة الى إظهار أولويات معرفتها وتقابلاتها (قارن: شيف ١٩٧٦) ولى أمل أن أعود الى هذه المسائل فى عمل قادم: أما بالنسبة للوقت الحاضر فقد جرت تجارى وتحليلاتى فى معظمها على النصوص المكتوبة.

١٠ - إن بحوث لسانيات النص تتقدم فى يومنا هذا فى مختلف أنحاء العالم. ويتمثل ذلك بوضوح فى الأقسام والكليات المعنية فى جامعات بيليفلد Bielefeld وكونستانز konstanz وأمستردام Amsterdam وبوخوم Bochum مع وجود كراسى أستاذية فى أماكن أخرى (مثلا: بيرلين الغربية وأكاديمية أبو Abo). ولقد جاءت إسهامات عظيمة فى مجال تحليل الخطاب discorse analysis من مجموعة كورنيل Cornell بإشراف جوزيف جريمز. ومجموعة أخرى من لانكستر Lancaster بإشراف جون سنكلير ومن المعهد الصيفى للدراسات اللسانية برياسة كينيث بايك وروبرت لونجشير. وهناك دراسة لصياغة النصوص فى أقسام علم النفس فى مؤسسات مثل جامعات كولورادو وستانفورد وكاليفورنيا (La jolla) وإيلينويز وييل وكيمبردج وكارنيجى - ميلون. وفى علم الحاسب الآلى هناك دراسات فى أقسام بمعاهد وجامعات مثل تكساس وتورونتو ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا وييل وكارنيجى - ميلون وروتشستر وجنوب كاليفورنيا (بيركلى) وكاليفورنيا (لوس أنجليس) وإيلينويز وماريلاند وستانفورد. وثمة عمل كاشف تم فى معهد ستانفورد للبحث ومركز سيروس بالو ألتو Xerox palo Alto ومركز دراسة القراءة ومجموعة شركات بولت Bolt وبيرانك Beranek ونيومان Newman

١١ - إن العصر الحاضر وما يشهده من تأملات فى اللغة شأنه شأن كل عصور الاكتشافات الإبداعية قد اتسم بالتنافس والمخاضات العنيفة. ومع هذا برى أن التأمل الدقيق المحايد لكل هذه الآراء الطائفية والتفديدات القوية يكشف عن كلِّ موحدٍ يقبع خلف التشعبات الواضحة فى المصطلحات والشعارات والحيل التقنية.

روبرت دى بوجراند

جامعة فلوريدا